هيباتيا



مؤسسة حرية الفكر والتعبير

Association for Freedom of Thought and Expression

Tel: (+202) 333 084 41
Madient Adaa Hayet el tadris
Gamet el kaheraa - Giza - Blog 9 Apt 92

تليفون: ٣٣٣٠٨٤٤١(٢٠٢)
مدينة أعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة
عمارة ٩ الدور التاسع شقة ٩٢ – الجيزة

E-mail: info@afteegypt.org
www.afteegypt.org

AFTE مؤسسة حرية الفكر والتعبير

هيباتيا نشرة غير دورية معنية بحرية الفكر والإبداع في مصر، تصدر عن برنامج الرقابة • العدد الثاني - سبتمبر ٢٠٠٩



الرقابة على المسرح والشاشة

من السياسة للدين .. ومن الداخل للخارج

- **حمدى قنديل:**
  الرقابة فى العالم العربى غبية والحكومة سبب تخلفنا
- **على أبو شادي:**
  انا زى ضابط شرطة أنفذ القوانين وبس !

شهادات :

مدكور ثابت • مصطفى درويش • درية شرف الدين

- **حوارات وشهادات :**
  أبو العلا السلاموني ومريم ناعوم
- **كمال رمزى:**
  لا يوجد رقيب مستنير

مقالات

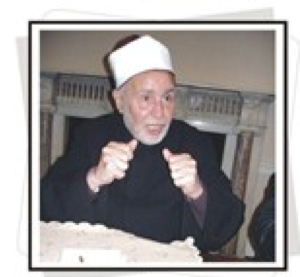
ماجدة موريس • نجاد البرعى • عصام زكريا
ياسر علوان • شريف عوض

الرقابة على السينما والتليفزيون فى مصر

من السياسة للدين .. ومن الداخل للخارج

• بقلم : ماجدة موريس

قصة الرقابة فى مصر مع الفنون المرئية قصة مثيرة، تستحق أن تروى لأسباب متعددة، أولها أنها بدأت مبكراً مع بـــدايات الســـينما فى مصر، وأيضاً مع بدايات دخول التليفزيون إلى حياتنا، ولكن المهم تذكر أن الرقابة على السينما والتليفزيون ليســت اختراعاً جديداً للسلطة السياسية وهيئاتها الإدارية إنما اختراع يسبق هذه الفنون، بدأ أولاً فى عالم الكتابة بدأت بالسياسية ثم الأدب، ثم انتقـــلت منه لعالم المســـرح، وطالت بـــعض من أهم الأعمال الكوميدية والتراجيدية، غير أن قمة هذه الهجمة على المسرح جاءت مع منع مسرحية عبد الرحمن الشرقاوى الشهيرة " الحسين شـــهيداً "، فى السبعينات وذلك ليلة عرضها، وما تبع ذلك من جدل أبرز ظهور سلطة القمع باسم الدين فى ذلك الزمن، وهى ضجة كان لها أهميتها فى إطار ذلك الظهور لسلطة إضافية، سوف يصبح لها شأن كبـــير فيما بعد، وبالتحديد مع ظهور جماعات تطالب بسيطرة الدين على الحياة، وازدياد نفوذها على المجتمع، ومحاولتها خلق مرجعية دينيـــة لأى أمر دنيوى، خصوصاً الأعمال الفنية، وأن يكـــون للأزهـــر والكنيســـة حق هذه المرجعية، ومن هنا نفهم مثلا لماذا طال الجدل حول فيلم " المسيح "، الذى تزمع شركة مصرية إنتاجه كأول فيلم روائى عن حياة السيد المسيح، وهو الفيلم الذى كتبه المؤلف فايز غالى، والذى دخل من أجله فى مســـاجلات وحـــوارات طويلة فى الصحف وفى الفضائيات فى برامج " التوك شـــو " الشـــهيرة من " القاهرة اليوم "، على شبكة الأوربـــت الســـعودية، إلى " البـــيت بيتك "، الذى تبثه القناة المصرية الثانية، إلى بـــرامج أخرى بـــدأت الحوار حول الفيلم بأن الإسلام يمنع تقديم الأنبياء على الشاشة وقد أضيف إليهم أيضاً العشـــرة المبشـــرين بـــالجنة، من خلال مجمع البحوث الإسلامية، ومن ثم فإن الفيلم يعد ممنوعاً مقـــدماً، غير أن الكاتب كان يحتكم إلى مبدأ المواطنة والدستور ويتساءل: هل يمنع الأزهر أو مجمع البحوث أو غيرهم غير المســـلمين من التعبـــير عن شئونهم الدينية، وإذا كانت المسيحية لا تحرم تناول الأنبياء والرسل وظهورهم فى أعمال فنية درامية، فكيف يحدث هـــذا الرفـــض، والحقيقة أن تناول قضية المنع والتحريم من خلال برامج الهواء ذات الشعبية، قد نقل القـــضية من محافل المثقـــفين إلى ملاعب الجماهير العادية، التى عبرت عن وجهة نظرها من خلال رسائل الإس إم إس وبـــعض المكالمات التى سمح بها وقـــت هذه البرامج، إذ فاجأ هذا الطرح الأغلبـــية التى لم تدخل فى ســـجال على حـــول حقـــوق الاختلاف الدينى فى دولة المواطنة، وبـــالتالى انحاز عدد كبـــير من المشاهدين إلى مبدأ رفض الفيلم، الذى كان فى مرحـــلة ما قبـــل الكتابة، من مبدأ تحريم الإسلام لظهور الأنبـــياء وأوامره النهائية فى هذا الشأن، بينما قال البـــعض الآخر إنهم يودون رؤية فيلماً روائياً مصرياً عن السيد المسيح، بعد مشاهدتهم لأفلام أجنبـــية أمريكية وإيطالية عديدة عرضت فى مصر عن حـــياته، غير أن الجدل العام وصل إلى أهم نقاطه حين طرح مؤلف الفيلم على مقـــدم بـــرنامج القاهرة اليوم سؤالا ردا على سؤاله، أنه بقبول الموقف الإسلامى يعنى بالضرورة تغليب عقيدة على عقيدة، فى بلد يقر دســـتوره بحق الاعتقاد ، ومبـــدأ لكم دينكم ولي دين ، وهنا جاء الرد أخيراً على لسان شيخ الأزهر الدكتور سيد طنطاوى من خلال مكالمة تليفونية قال فيها بشكل قاطع، إن المسيحـــيون أحـــرار فى تقـــديم ما يتفق وعقيدتهم أي تقديم هذا الفيلم، وبالتالى فهذا شأنهم وحدهم، وهم غير ملزمين بإرسال النص (الســـيناريو) إلى الأزهر، واعتبر ذلك مكسباً تاريخياً لتأكيد حرية أصحاب كل ديانة فى مصر فى التعبـــير عن شئونهم وأحوالهم وعقيدتهم من دون وصاية عقيدة أخرى حتى لو كانت عقيدة الغالبـــية، بـــيد أن هذا المكســـب التاريخى لم يحل القضية، وإنما منح من جانب آخر حقاً للكنيســـة إلى جوار الأزهر كسلطة منع وإباحة للأعمال الفنية فى مصر، وهو ما يعنى أن المؤلف الذى حصل على الحق بالكتابـــة عن الســـيد المســـيح من منظور مسيحى، أصبح تحت طائلة الكنيسة المسيحـــية وموافقـــتها على النص، أي إباحته أو منعه وهو ما استغرق وقـــتاً طويلاً للغاية، لأن الكنيسة فى تقديرى فوجئت بهذا الحق الذى تحقق ، لذلك حظى


شيخ الأزهر


البابا شنودة

بدرجات ولجان متعددة، لكن أهمية هذه القصة تأتى فى إطار تعبيرها عن تعدد جهات الرقابة على الإبـــداع المرئى فى مصر الآن، بـــل وازدواجيتها، ففي حين أن جهاز الرقابة على المصنفات الفنية التابع لوزارة الثقـــافة، هو الجهة المنوط بها رسمياً الرقابـــة على الأفلام السينمائية، وكذلك رقابة التليفزيون فيما يخص المســـلسلات، إلا أن رقابـــة الأزهر والكنيســـة هما الآن جهتان رسميتان جديدتان أضيفتا، ثم رقابة رابعة وهى الرقابة الأمنية سواء رقابـــة الداخلية أو وزارة الدفاع، وهناك أمثلة عديدة صارخة لتدخلاتهما، حـــيث لا ننسى ما جرى من منع فيلم البرىء بطولة الراحـــل أحمد زكي، ولم يعرض إلا بعد مشاهدة وزير الدفاع ولجنة من كبار رجال القوات المسلحة له، وحذف نهايته، ثم رقابة خامســـة أهلية، تخص بـــعض مديرى دور العرض السينمائى، الذين فى السنوات الأخيرة أعطوا أنفسهم الحق فى حذف مشاهد بعينها، يرون أنها غير لائقة بناءً على شكوى بعض المشاهدين المحافظين، ولأن المعايير اختلطت ما بين غير اللائق واللائق والممكن وغير الممكن، فإنه من الممكن الآن الإطاحة ببعض الأفلام إذا ما وجد صاحب دار العرض أنها غير مربحة ووضع أخرى مكانها، وحيث تحول العارض إلى رقيب وحكم مقياســـه إما أخلاقى أو مالى فى تحقيق أقصى ربح من عرض الفيلم.



من الملكية للجمهورية

من الجدير بالذكر هنا ونحن نتحدث عن الرقابة الدينية والرقابة الاجتماعية والسياسية والعسكرية والربحية، أن نعود إلى التأكيد على أصل الرقابة والمنع، وهي الرقابة السياسية التي قطعت شوطاً طويلاً في إحصاء عشرات الأفلام من أهم ما بها، وفي إيقاف عشرات غيرها قبل أن تتحول من نصوص إلى شرائط سينمائية، وإن هذا المنع لم يطل عهداً بذاته إنما استمر منذ بدايات السينما في العهد الملكي بمنع فيلم " لاشين" إخراج فريتز كرامب، إلى العهد الجمهوري الذي سجلت فيه حالات عديدة للمنع والحذف، أشهرها كشط صورة الملك في شريط أي فيلم، في أي لقطة من الأفلام التي صورت في العهد الملكي، أو قيام بعض منتجي السينما بإضافة مشاهد تحيي الثورة بعد قيامها في محاولة لركوب موجة التزلف لها، أو إنتاج أفلام دعائية عن الثورة والتبشير بها، مثل فيلم الله معنا، ومصطفى كامل واللذان كانا ضيفين دائمين على قوافل هيئة الاستعلامات التي كانت تعرض في ليالي الصيف في الحدائق العامة للشعب، بيد أنه بعد مرور سنوات على الثورة وظهور التناقضات التي بين النظرية والتطبيق، ونمو قوى المعارضة السينمائية سواء لشخص زعماء الثورة أم ممارستها أدى ذلك لظهور أفلام شكلت صداماً مباشراً بين مضمونها والرقابة كما حدث مع فيلم " شئ من الخوف " ، لمخرجه حسين كمال عن قصة الراحل ثروت أباظة والمعروف بعدائه للثورة ، حيث يمثل بطل الفيلم " عتريس " في دكتاتوريته وبطشه بأهل القرية التي ينتمي إليها صورة رمزية لا تخطئها عين ، وأنه كان يقصد الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ، والذي رفضته الرقابة، لكن المدهش أنه عرض

فيلم شيء من الخوف

بأمر مباشر من عبد الناصر شخصياً، في موقف تاريخي حاول به التأكيد على حرية التعبير والانتقاد، بل إن المدهش هو السينما المصرية في ظل مرحلة القطاع العام أن قدمت عدداً من الأفلام قدمت نقداً مباشراً للثورة وخطاياها وسمح بعرضها من أشهرها، " ثرثرة فوق النيل "، و" ميرامار" ، غير أن فيلم "الكرنك" كان الفيلم الذي ثار حوله جدل كبير بين فئات ومثقفي ونقاد السينما المصرية، حيث جاء هذا الفيلم بعد الهجمة الشرسة على السينما المصرية بعد إلغاء القطاع العام منها ، في مطلع السبعينات مع مجيء الرئيس الراحل السادات ، بتشويه الثورة وممارساتها ضد كل القوى الوطنية بالاعتقال والتعذيب، وهو مأخوذ عن قصة للكاتب الكبير نجيب محفوظ، حيث اعتبره الناصريون هجوماً مباشراً على المرحلة الناصرية لحساب الساداتية، خصوصاً أيضاً بعد مهزلة فيلم (المذنبون) الذي رفع من دور العرض بعد اثنين وعشرين أسبوعاً بتهمة نشر الغسيل القذر للفساد الذي بدأ ينتشر مع مجيء السادات للحكم، والذي حول بسبب إجازة عرضه أربعة عشرة رقيباً للتحقيق وإيقافهم عن العمل وإيقاف ترقياتهم بل وعلاواتهم ثم صدور التعديلات الشهيرة التي قام بها الراحل الدكتور جمال العطيفي في قوانين الرقابة والتي شلت منتجي السينما وجعلتهم يتراجعون عن إنتاج أي أعمال تطرح قضية أو مضموناً حقيقياً أخذاً بالأحوط أن يجدوا أنفسهم وأعمالهم في موقف شبيه بما حدث في "المذنبون"، والغريب أن الهجمة على هذا الفيلم أتت من مجرد خطاب أرسل في بريد الأهرام من مصري يعمل في أحد دول الخليج، يشكو فيه مما تسبب هذا الفيلم فيه من إحراج له ولغيره من المصريين العاملين معه لما يعرضه من فساد استشرى، فجعلهم مصدر سخرية من العرب الذين يعيشون وسطهم، الغريب أيضاً أن الرقابة على المصنفات الفنية بعد الذي حدث لها تحولت إلى أداة قمع مباشر لأي فكر أو جرأة في التناول في أي أعمال تعرض عليها كسيناريوهات، وطبقت فيها مقولة الأديب الوزير يوسف



السباعي الذي أصبح وزيراً للثقافة بعد العطيفي، وهو عدم انتظار وقوع البلاء أي بتصوير الفيلم ، إنما رفض السيناريو نفسه من البداية، وحيث تحولت نهاية السبعينات إلى مرحلة السينما الهزيلة التافهة الخالية من المضمون والتي تعتمد على الضحك الغليظ، حيث قفز نجوم جدد من الخلف إلى الصدارة على رأسهم نجم الكوميديا الكبير عادل إمام الذي انتقل من أدوار السنيد إلى دور البطل، وصاحبه سمير غانم وسعيد صالح ، على حسب أسماء مثل محمود ياسين وحسين فهمي، وحيث ظلت هذه السينما تحتل بضع سنوات أغلب دور العرض ، وإن بدأ الحال يختلف مع ظهور جيل الثمانينات من المخرجين (محمد خان ، خيري بشارة، عاطف الطيب، داود عبد السيد)، ومن الكتاب (فايز غالي، بشير الديك، وحيد حامد) والذين حفروا رصيدهم بعدد من الأفلام المحترمة، بل شقت طريقها للمهرجانات الدولية، وحيث عاد التوازن إلى السينما المصرية إلى حد كبير بعد أن تحررت الرقابة من عقدة الخوف التي لازمتها بعد فيلم "المذنبون"، حتى ظهرت مؤخرا متغيرات الواقع عبر نمو التيارات الدينية، والمؤسسة الدينية إسلامية ومسيحية، والجهات الأمنية وغيرها كما أسلفنا.

من الأفيال إلى بنت من شبرا

في التليفزيون بدأ الأمر مختلفاً، فالرقابة تطول البرامج وليس الأعمال الدرامية في المرحلة الأولى للبث التلفزيوني، وحيث أرسى سعد لبيب مبدأ أن المبدع هو الرقيب على نفسه، قبل أن يترك منصبه كرئيس للتلفزيون، وحيث تبدأ الرقابة على الأعمال الدرامية بسيطة ثم تزداد غلواً مع متغيرات السبعينات وتحول الإنتاج الدرامي التليفزيوني من خدمة ثقافية تقدمها الدولة لمشاهديها وتدعمها، إلى هدف الربح أي العرض والطلب، وظهور دول الخليج كمشترية لهذه الأعمال، ومع مرحلة الانفتاح بعد عام ١٩٧٤ وظهور شركات الإنتاج التليفزيونية الخاصة والتي جاءت أغلبها خليجية، وظهور لائحة الممنوعات السعودية الشهيرة،

أصبحت الأعمال التي تنتج تحرص على تطبيق هذه اللائحة بشكل دقة وإلا يكون المنتج الدرامي مصيره الفشل في البيع والعرض بدول الخليج ، فتغيرت أمور كثيرة في نوع الموضوعات التي يتم تناولها، أخطرها عدم إظهار نضال العمال والاعتصامات، وعدم الاقتراب من الملكية بالإهانة أو التجريح، أما على المستوى الاجتماعي فأصبحت الأعمال التي تتناول الاختلاط بين الجنسين ممنوعة، لتمتد إلى منع القبلات على الشاشة، والرقص الشرقي، وشرب الخمر، بل أصبح هناك ما يسمى بالخلوة غير الشرعية فحتى لو أجتمع زوج بزوجته فلا نراهما في الفراش ولا يقفل عليهما باب ما دامت ليست زوجته بالفعل، وعشرات الممنوعات التي عانت منها الدراما التليفزيونية، ومن بين أسوأ ما تعرضت له الدراما التليفزيونية في الثمانينات بعد صعود أيضا التيارات المتأسلمة أيضاً، هو ما حدث لمسلسل " الأفيال " لمخرجه إبراهيم الصحن، عن قصة الكاتب الكبير فتحي غانم، حيث قامت الرقابة بمذبحة للمسلسل حذفت منه العديد من المشاهد التي تمثل نمو التيار الديني وصعوده ، وتأثيره على الشارع المصري واستخدامه العنف في تحقيق أغراضه ، وحيث أعلن كل من الكاتب والمخرج احتجاجهما على ما تم للعمل من تشوية. أما الكاتب أسامة أنور عكاشة والمخرج إسماعيل عبد الحافظ في مسلسلهما ليالي الحلمية دارت سجالات ساخنة بينهما وبين الرقباء في كثير من مضمون المسلسل الذي جاء في عدة أجزاء، وذلك فيما يخص رؤيتهما للمجتمع المصري سواء في المرحلة الناصرية وما بعدها في عهد السادات، حتى بلغ الأمر بالمخرج أن أصبح يؤجل الانتهاء من مونتاج كل حلقة من المسلسل إلى ما قبل عرضها على



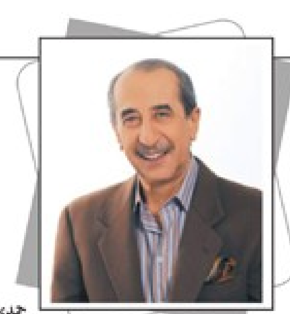
فيلم آلام المسيح

شاشة التلفزيون بنصف ساعة، بحيث لا يكون أمام الرقابــة فرصة لمشاهدة الحلقة وحذف أى شيء منها، بــيد أن المد الديني وتغلغل التطرف في داخل التلفزيون المصرى، والشروط الخليجية، أبقــت الدراما التلفزيونية المصرية لفترة طويلة محرومة من تناول ظاهــرة التطرف، حــتى مطلع التســعينات، وظهور الجماعات الدينية الإرهابية، ومحاولة اغتيال بعض قيادات الدولة، والتي أدت بــتغير النظرة في مواجهة هذه التيارات عبر الدراما، فتم إنتاج مسلســل العائلة للكاتب وحيد حامد وإخراج إسماعيل عبد الحافظ كان هذا عام ١٩٩٤، وذلك بعد محاولة اغتيال وزير الإعلام في المسلسل، لكنه جاء مسلســلاً يدين تلك الجماعات ونواياها الإجرامية تجاه هذا الوطن كله، ثم سقط آخر مانع رقابى والذى كان أيضاً يعد من المحرمات في التناول بعرض مسلسل " أوان الورد "، لنفس المؤلف والذى طرح العلاقة بين المسيحيين والمسلمين، عبر مسيحية كانت متزوجة بمسلم، وإن كان من طرف آخر فتح لاحــتجاج من نوع آخر والذى أتى من جانب الكنيسة، والتي حدثت بها ثورة عامة أن تقدم هذه القصة التي وكأنها تبرر زواج المسلم بمسيحــية أو كأنها تكرس حدوثها، رغم إن المسلسل لم يكن يقــصد ذلك، بــل أراد توكيد جمال العلاقة الإنسانية بين المصريين، لكن هيهات حيث أن حالة الاحتقان الطائفي التي تغلغلت في أنفس المسيحــيين وبــعض الممارسات غير المسئولة من قــيادات سياســية وأمنية في مواجهة حــالات مشــابهة، وأخرى في صدامات، وثالثة في اعتداءات من متطرفين على مسيحيين وعلى كنائس، أن تسبب هذا الإعلان عن ظهور سلطة جديدة هي سلطة الكنيسة في التدخل الرقابي، فأصبح تدخلها موازياً لتدخل الأزهر في إجازة هــذه الأعمــال وفــرض وصايته عليها، خصوصاً بعد بعض الأعمال السينمائية أبرزها فيلم "بحب السيما" لمخرجه أسامه فوزى عام ٢٠٠٤، وحيث نجحــت هذه الرقابة الكنسية في منع عرض مسلسل بــنت من شــبرا عام ٢٠٠٥، لكن هناك تغير بدأ يحدث تأثيراً على استحياء بعد ظهور القنوات الفضائية الخاصة، والتي دخلت كطرف في عملية العرض حيث لم يعد ممكناً رقابياً منعها من عــرض أى شئ تقــرره، وهى قفزة بكــل المقاييس فبعد عشرين عاماً من منع فيلم "الرسالة" لمخرجه مصطفى العقاد في مصر بقــرار من الأزهر، ها هو أصبــح معروضاً على شاشات الفضائيات، وهكذا ما حرمه الأزهر طوال هذه السنوات ذهب ادراج الرياح وشاهد الشعب المصرى الفيلم رغماً عن أنف من منعوه، بل عرض على الشاشات المصرية مؤخراً فإن كل الأعمال التي عصيت من مشاهد كثير منها رقابي، بــاتت هذه الفضائيات تعرضها كاملة غير منقوصة، وعلى ســبيل المثال مسلسل "الأقيال"، "بنت من شبرا"، فيلم "البرئ"، بل إن مسلسلاً خليجياً هو "فنجان دم"، منعت السعودية عرضه في رمضان الماضي بسبب ما قيل عن اعتراض بعض القبائل لإثارته نعرات قبلية قديمة، ثم عادت فوافقــت على عرضه على شاشــة أم بى ســي، الآن في رمضان الحالي ومن المؤكد أن الحل الفضائي أسقط الكثير من قلاع وحصون المنع بالعرض تلفزيونياً، في نفس الوقت لا تزال هناك بقايا من قوة الرقابة في بعض الأعمال مثل هذا المسلسل الذى أوقــف عرضه بعد ثمانية حلقات فقط عام ٢٠٠٦ وهو مسلسل "الطريق إلى كابول" لأسباب تخص تقديمه صورة لتورط قوى عربية عديدة في الحرب الأفغانية ولا زال المنع سارياً لكن هل سيظل الحال على ما هو عليه؟، أعتقد لا فحرية التعبير تكسب كل يوم أرضاً تتســع رغما أنف المتشددين، وخاصة بعد دخول الإنترنت طرفاً في إمكان تنزيل الأفلام والمسلسلات وكل ما يتعلق بالصورة بعد تزايد سرعة التنزيل بشكل مذهل، كذلك القدرة على التخزين، حتى بلغ الأمر أنه يمكن لأي مشترك في الإنترنت تنزيل فيلم في ساعة ومشاهدته، وأصبح هناك خزانات بقــدرة تخزين ١٠٠٠ جيجا، بمعنى لو كان الفيلم يخزن على مساحــة جيجا، فإن خزانة بهذا الحجم يمكن أن يخزن عليها ألف فيلم، وهكذا لن تستطيع أى رقابــة أن تشــوه الأعمال الفنية أو أن تحجبها عن المشاهد.

◆ الإعلامي " حمدى قنديل " :

الــرقابة غــبية .. والحكــومــات ســبب تــواجــدها

◆ حوار : نسرين الزيات


حمدى قنديل

منذ ســنوات عمله الأولى في مجال الإعلام التي بــدأها عام ١٩٦١، والإعلامي " حمدي قنديل " يواجه دوماً معاركه مع أجهزة الرقابــة، التي اعتادت أن تمنع برامجه على شاشات التليفزيون منذ عام ١٩٩٦، وإلى عام ٢٠٠٨ والتي منع فيها عرض برنامجه " قلم رصاص " وقــد سبقه " رئيس التحرير ".

" حمدى قنديل " الذى يحمل كماً هائلاً من الحرية، لا يزال مصراً على مناهضته لكل أشــكال الرقابــة في مصر والعالم العربي، والتي لم تعد منحصرة فقط في جهاز الرقابه ذاته، لكن إلى رقابة الجهات السيادية في مصر والوطن العربي.

وطوال فترة عمله في الإعلام المصري والعربي أوقفت برامجه أكثر من مرة، الأولى - كما يقول حمدى قــنديل - كانت عام ١٩٩٦ عندما عدت إلى مصر بعد فترة طويلة من العمل في لندن، كنت أقدم برنامج " مع حمدي قنديل " على تليفزيون art واستمر عامين فقط، وبعدها حدثت بعض الضغوط على الشيخ " صالح كامل " صاحب المحطة، من جانب حكام السعودية، وكانت هناك عبارة أصبحت تقال دوماً في سياسة المنع وهي " الجماعة مش مبســوطين "، ومن ثم شــعرت أني عبء كبير عليهم، وانسحبت .. وبعد ذلك انتقلت للعمل في التليفزيون المصرى واستمريت بالعمل فيه إلى عام ٢٠٠٣ وتركته قبل وقت قريب من بدء الحرب الأمريكية على العراق، فقد كانت لي وجهة نظر مختلفة عن النظام، وبمرور الوقت كان العيار الثقــيل يزداد مع اقتراب الغزو الأمريكي، ومن ثم كان الصدام يزداد بــيني وبــين الرقابــة في التليفزيون وهو ما جعلني أرفض الاســتمرار في تقــديم البرنامج.. وفي آخر حلقة من برنامجي " رئيس التحــرير " أردت أن أوصل رسالة للمشاهدين من أن مغادرتي التليفزيون وتوقف البرنامج بسبب ضغوط الرقابة، فقد كانت لدي فقــرة أقــوال مأثورة كنت أقرأها نهاية البرنامج، وكانت المرة الأولى والأخيرة التي أقوم بترقــيم تلك الأقوال، لأني كنت أعلم أن الرقيب بالتليفزيون ســوف يحذف منها .. وفي غالبية الوقت يكون حذف الرقيب غير مهني، والرقابة في نهاية الأمر غبية وإن لم يكن في معظم الأحيان، لأني لو كنت الرقيب وقتها لكنت حذفت الفقرة بأكملها.

وبعد هذه الفترة قدمت برنامج " قــلم رصاص " على تليفزيون دبي، ولكني فوجئت وبعد ما يقرب من خمسة اعوام تمتعت فيهم بأكبر قدر من الحرية في حياتي المهنية - بقرار إيقاف البرنامج، وظلت الأسباب

القذافي



غامضة وغير واضحة .. والمرة الثالثة كانت في ليبيا ، عندما عرضوا علي عمل نفس البرنامج هناك .. وما لفت نظري وشجعني للعمل في هذه القناة أمران: الأول لأنها قناة خاصة، والأمر الثاني أن صيغة ملكيتها غير متداولة نظراً لأن القناة يملكها اتحا الكتاب والمبدعون ، ومن ثم والقت إضافةً إلى أني وجدت لديهم برنامجاً مدهشاً وجرأة غير مألوفة، وبالتالي صدقتهم، وكان شرطي الوحيد في العقد هو تقديم برنامج ذات طبيعة حرة .. وللأسف الشديد طاردتني الحكومة المصرية، حيث أجري الرئيس مبارك مكالمة مع الرئيس الليبي " معمر القذافي " كان من ضمنها وقف عرض البرنامج.. القناة الليبية رفضت ذلك في بداية الأمر وعرضت البرنامج، إلى أن جاء قرار رئاسي بتأميم القناة وضمها لهيئات الإذاعة والتليفزيون الحكومي في ليبيا..

وما تفسيرك لقرارات المنع المتوالية لبرامجك أينما ذهبت .. ؟

أعتقد أنه لا يوجد مسئول لديه الشجاعة أو الثقة الكافية لكي يفسر موقفه تجاه منع عرض البرنامج في محطاته الثلاثة ..وغالبا ما تأتي القرارات بطرق ملتوية وغير مباشرة، عن طريق تعليمات عبر البريد الإليكتروني مثلما حدث معي في تليفزيون دبي...

ذهبت إلى دبي وأنت تعلم من أن الإعلام في دبي تحديداً يتمتع بأكبر قدر من الحرية ، في الوقت الذى يفتقد فيه إعلامنا المصري الحرية .. ما تعليقك ؟

ليس بالضرورة .. لكن ما حدث كان حالة استثنائية .. ولا أعتقد أن الإعلام الإماراتي أو الخليجي لديه حرية كبيرة، فكافة المحطات حكومية وتأخذ أوامر من الحكومة .. أما استبعادي وإيقافي فقد كان استثناء..

ماذا تعني بالاستثناء .. ؟

هذا أمر غير مفهوم لي حتى الآن .. كما أن قدر الحرية الذي تمتعت به كان شيئاً مدهشاً بالنسبة لي وللاخرين .. وكانت أيضاً مفاجأة غير معتادة وغير متوقعة .. وكنت أعلم أن حكومة دبي كانت تحت ضغوط متكررة من الاحتجاجات العربية .. نظراً لأني في كثير من الأحوال ما كنت أقول الكثير من الكلام المزعج لجهات وحكومات عربية متعددة .. فقد تكالبت الجهود وتم إيقاف برنامجي " قلم رصاص " في ديسمبر ٢٠٠٨ " قبل فترة قصيرة من بدء الحرب على غزة ..

بعد تجاربك المتعددة في وقف برنامجك .. ألم تصب بالإحباط ؟

لا .. ولكن هذا يولد بداخلي شعور معاكساً لما يتصوره المسئولون .. وماذا يحدث ؟ "عايز هقــولي .. مش هازهق" .. كما أني صعب أن أتنازل، لأنه لا يوجد مبرر للتنازل ..

منذ عام ١٩٦١ وحتى الآن .. هل شكل الإعلام تغير في ظل وجود الرقابات .. ؟

من الصعب الحكم على الإعلام في فترة الستينيات بمقاييس اليوم .. فمثلاً الحرية الإعلامية الموجودة الآن لم تكن متوفرة في الستينات ، خاصةً وأن موضوع الحرية لم يكن مثاراً وقتها بقدر ما كانت مثارة قضايا مهمة مثل إجلاء الاستعمار .



الشيخ صالح كامل



الرقابة على السينما

مسموح بالكلام .. ممنوع التصوير !



* بقلم: عصام زكريا

في حوار لواحد من كتاب السيناريو، وهو أيضاً كاتب صحفي، سألته الصحفية عن أعماله السينمائية " الهابطة " التي تمتلئ بالشتائم والألفاظ " الخارجة " ذات المعاني والإيحاءات الجنسية، فأجاب بما معناه أن لغة الكلام ليست مشكلة وأن التراث العربي يمتلئ بالكتب والأشعار الجنسية، وأنه ليس لديه اعتراض على الجنس طالما ظل في إطار لغة الكلام، بينما أبدى اعتراضاً شديداً على أن يكون التعبير عن الجنس بلغة الصورة على الشاشة من خلال علاقة بين اثنين أو جسد عاري.

تأملت هذا الحوار طويلاً، وشعرت بالحيرة ، ثم الغضب، من هذا المنطق الملتوي الذي يشبه منطق من يحرمون الخمر ويحللون المخدرات.. وعندما هدأت اتضحت في ذهني بعض الأفكار التالية: المنطق الذي يتحدث به السيناريست المشهور لا يقتصر عليه وحده أو على فئة قليلة من الجمهور، ولكنه يعبر عن رأي سائد في الثقافة العربية بشكل عام لا يمكنه التعامل مع الصورة ببساطة، وجزء من ذلك يعود لأسباب دينية تاريخية ناتجة عن تحريم التصوير. الشيء الثاني هو ما ذكره السيناريست عن كتب التراث التي تمتلئ بالصور الجنسية الأيروتيكية والبورنوجرافية أحياناً.. وقد لا يعلم القارئ أن التراث العربي من أكثر الثقافات احتواءً على نصوص جنسية صريحة .. وربما كان جزء كبير منها نوعاً من التعويض عن الحرمان من الصور .. وعلى عكس عنوان فيلم المخرج يوسف شاهين " سكوت .. هنصور ! " يمكن أن نقول إن الشعار السائد في بلادنا هو " تكلم .. ممنوع التصوير ! " .العين العربية، إذن ، غير مدربة على التعامل مع الصورة، ويصعب عليها التفريق بين العري الفني والعري المقترن بالشهوانية والإثارة، ولذلك يشكل الجسد مشكلة هائلة في السينما العربية تحتاج إلى بحث مفصل، ولكننا هنا نقتصر على علاقتها بالرقابة وحرية التعبير كمدخل لموضوعنا.

الخوف من قوة الصورة وتشديد الرقابة عليها أكثر من الكلام المطبوع موجود في كل المجتمعات، ولكن بدرجة أقل، ومع إنشاء نظام التصنيف العمري للأفلام لم يعد المنع مطروحا إلا في حالات نادرة جدا .. لكن الصورة .. أي صورة .. هي شئ ملتبس ومثير للشك والريبة في المجتمعات العربية الإسلامية (مع استثناءات قليلة في بلاد ظلت على صلة قوية بتراثها البصري مثل إيران والهند)، ويزداد الأمر التباساً حين يتعلق بالصورة المتحركة – السينما –



الأكثر تأثيراً وخطورة من الصور الثابتة ، حتى أن هناك بـــلاد مثل السعودية لا تزال تحرم إنشاء دور عرض ســـينمائي، وقـــد ثارت ضجة هائلة مع افتتاح أول دار عرض مخصصة للنســـاء والأطفال منذ عامين. الشئ نفسه سنجده بدرجات متفاوتة في بـــلاد الخليج العربي، والبلاد العربية بشكل أقل قليلا.

الصورة .. خاصة المتحرك منها .. هي شئ يجب مراقبته مبدئيا على عكس اللغة التي لا تشكل خطورة كبيرة، ليس فقط لارتفاع نسبة الأمية في المجتمعات العربـــية ، ولكن أيضاً لأن تأثيرها محدود بحكم الاعتياد عليها على عكس الصورة، وأيضاً لأن قـــــدرتها على التحريض والإثارة قليلة مقارنةً بـــالصورة . يؤمن العربي بـــأهمية الصورة مردداً المثل الشائع "صورة واحدة تســـاوي ألف كلمة "، ولكن ليس دائماً بالمعنى الجيد الذي يقال به المثل في البلاد الأخرى، بـــل غالبـــاً ما يكون مصحوبـــاً بـــنوع من القـــلق من خطورة الصورة. السيناريست الذى أبـــدي تقبـــله للأدب المكشـــوف، والألفاظ الجنسية أو ذات الإيحاءات الجنسية في الأفلام، ينادي في مقالاته الصحفية بالحرية الفكرية والسياسية، ولكنه يخشى بشـــدة من حرية الصورة .. ربما لأن حرية الصورة تقترن بالجنس في أذهان أجيال كاملة كان الجنس بالنسبة لها مرتبطاً بالصور الفوتوغرافية أو المتحركة.

السينما مقلقة للرقباء وللسلطات لسبب آخر هو شعبيتها الطاغية وقدرتها على الوصول إلى أكبر عدد من الناس بسهولة لا تتوفر لأي فن أو وسيط إعلامي آخـــر ، باستثناء التليفزيون . وكلما زادت قدرة الوسيط علـــى الوصـــول إلى النـــاس كلما خشي الرقبـــاء وأصحاب السلطة منه ولذلك فإن التليفزيون يخضع للرقابة في أكثر البلاد تمتعاً بالحرية .

مع ذلك يمكن أن تلاحـــظ بســـهولة أن الرقابـــة على الســـينما والتليفزيون في البلاد الغربية يكاد يقـــتصر على مشـــاهد الجنس والعنف المبالغ فيه، ولا يمتد إلى السياسة أو الدين إلا في حالة تجاوز الرأي إلى حد إيذاء أو تهديد حرية فرد أو مجموعة أخرى سياسية أو دينية.

تظل مشاهد الجنس والعنف هي مصدر القلق الأول لكل الرقباء في العالم، وذلك من منظور تربوي ونفسي وليس من منظور أخلاقي. فبسبب محتواها المثير لدرجة قد تؤثر على الأطفال والشباب بشكل سلبي يحرص الرقباء ، ومعظمهم يتشكل من تربويين وعلماء نفس واجتماع، على تنظيم عملية التعرض للمحتوي البصري للسينما والتليفزيون بحيث لا يتعرض الصغار لما قد يؤذيهم أو يتعرض الكبار لشئ قد لا يرغبون في مشاهدته.

دور الرقابة التي تعتمد التصنيف العمري للأفلام أو المواد هو " المنع " فيما يتعلق بالصغار فقط، ولكن بالنسبة للراشدين هو مجرد دور " تحذيري".

ولنأت إلى بلادنا

هنا نجد أن الرقابة دورها أخلاقي وأمني بالأساس، وليس تربوياً على الإطلاق.. وأنه لا توجد رقابة واحده بـــل عشـــرات من الأجهزة والمؤســـسات وحتى الأفراد !

كذلك نجد أن مراقبة وحذف المشاهد الجنسية والعارية ليست إلا جزءا من اهتمام الرقبـــاء الرسميين وغير الرسميين على الســـينما.. الرقباء لديهم قلق من السينما نفسها ومن أي مضمون تقدمه .

على سبيل المثال الصارخ فإن الرقابة على المصنفات الفنية تحذف أي شئ يمس الرئيس أو عائلته على الشاشـــة، رغم إن الصحـــافة أصبحت تتناول هذا الشأن بحرية كبيرة نسبيا . الشئ نفســـه فيما يتعلق بكثير من الموضوعات السياسية والدينية التي تتناولها الصحف بحرية أكبر بكثير مما يمكن أن تسمح به الرقابة في الأفلام.

قـــوانين الرقابـــة على المصنفات الفنية في مصر هلامية ومطاطة، وحسب تعبير الرقيب الحالي علي أبو شـــادي " يمكنها تمرير جمل أو منع جملة" بمعنى أن الأمر يخضع برمته لتقدير ومزاج الرقباء الخاضع بدوره للمزاج العام في أجهزة السلطة.

على الورق، ونظرياً، يبدو من المستحيل أن تصنع فيلماً له أي معنى، لأن أي معنى يمكن أن يهدد المحرمات الرقابية الثلاثة: الأديان وأمن الدولة والآداب العامة .

والعجيب أن الرقابة على السينما في مصر تبدأ منذ اللحـــظة الأولى التي ستفكر فيها في صنع فيلمك. في البداية سيتعين عليك أن ترسل السيناريو إلى الرقابة لتبدي رأيها فيه وتحذف ما يعن لها من مشاهد. بعدها سيتعين عليك الحصول على موافقات بـــالتصوير من وزارة الداخلية . إذا ضبطك عســـكري المرور وأنت تصور في الشـــارع بدون تصريح فقد تذهب إلى السجن ! بـــعد أن تنتهي من التصوير سيتعين عليك أن تعود بالفيلم إلى الرقابة، وأحـــياناً ســـتضطر إلى الذهاب به إلى وزارة الداخلية أو أمن الدولة أو المخابرات أو وزارة الدفاع أو الأزهر أو الكنيســـة أو حتى نقابة المحامين والأطباء!

إذا اعترضت أي جهة من هؤلاء على الفيلم فالويل لـــك، لأنـــك ساعتها لن تحصل على الترخيص بـــعرض الفيلم ، وفي هذه الحالة سوف يتم سجنك إذا تجرأت وعرضت الفيلم .. أنت وصاحـــب المكان الذي سيعرضه . الهدف النهائي للرقابة هو بالتأكيد دار



العرض السينمائي العامة، والتي تنتهي عندها رحلة الفيلم .. ولكن ماذا لو كنت تصنع فيلما ليس من طموحـــــه الوصول إلى دور العرض؟

خلال السنوات العشر الماضية ظهر العديد من الأفلام المسماة بـــ " المستقلة " ، ومعظمها أفلام تسجيلية وقـــصيرة يصنعها شبـــان بامكانيات متواضعة دون أن يتقدموا للرقابة بسيناريو مسبق، كما يتحايلون على تصاريح التصوير الخاصة بوزارة الداخلية ســـواء بالتصوير بدون تصريح أو بـــالحصول على تصاريح أعمال أخرى (برنامج تليفزيوني أو فيلم سياحـــي مثلاً)، أما مشـــكلة العرض فمحـــلولة لأنهم يكتفون بـــعرض أفلامهم في أماكن صغيرة ذات طبيعة ثقـــافية معينة مثل المراكز الثقافية والمهرجانات المتخصصة وحـــتى مهرجانات الدولة القـــومية والدولية .. ومن الغريب أن الرقابة الرسمية تتجاهل عدم حـــصول هذه الأفلام على تراخيص رقابـــية إلا إذا وصل الأمر إلى عرضها في دور العرض العامة، كما حـــدث في أزمة فيلم " عين شمس " الذي سمح بـــعرضه في النهاية ولكن باعتباره فيلماً أجنبياً!!

وفي بلادنا لا يقتصر الأمر بالطبع على الرقابـــات الرسمية لأن كل فرد يعتبر نفسه رقيباً على الآخرين، وهي إحدى طبائع الأفراد في المجتمعات المقهورة الديكتاتورية . في بعض البلاد العربـــية يعوض المقهورين قهرهم بالعمل كمخبرين للبوليس والمخابـــرات ، وفي بعضها مثل مصر يعملون كرقباء على الفنون.

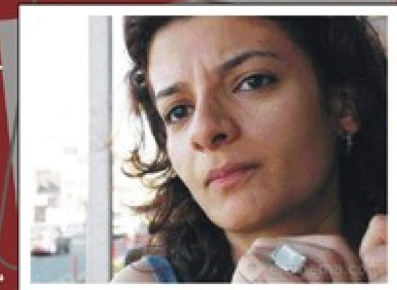
في مناخ خانق للإبـــــداع مثل هذا يصعب أن يخرج أي عمل فني أصيل أو حر، ولذلك يسود التقليد والنسخ والرقابة الذاتية التي هي أسوأ أنواع الرقابة على الإطلاق، لأنها تمنع العقل نفســـه من التخيل أو التفكير.



مريم ناعوم مؤلفة فيلم واحد صفر

الذوق العام هو الذى خلق الرقابات المتعددة ..

حوار: نسرين الزيات



مريم ناعوم

عندما قررت كتابة فيلمها الروائى الطويل الأول " واحد صفر "لتخرجه "كاملة أبـــو ذكري "كانت لدي المؤلفة الشابة " مريم ناعوم " رغبـــة فى خلق صورة ســـينمائية مغايرة عما هو سائد فى الســـوق الســـينمائي الحـــالى، ويعكس الحال الذي بات عليه مجتمعنا المصري.. فالفيلم الذي شارك في قسم آفاق ضمن الدورة السادسة والستين من مهرجان فينيسيا السينمائي الدولي – وهو القسم الذي يوازي نظرة خاصة فى مهرجان كان الســـينمائي الدولى – لم تكن تتوقع مؤلفته " مريم ناعوم" أن يطال من جانب الرقابة لدرجة باتت اشبه بمذبحة بين المبـــدعين وصنـــاع الفيلم وبين جهاز الرقابـــة على المصنفات الفنية، وبـــين الرقابـــات الأخرى مثل الكنيســـة والأزهر وأمن الدولة وأجهزة المخابرات..

" مريم ناعوم " بدأت حديثها عن شكل الرقابات الموجودة في مصر وفي مقـــدمتها الرقابـــة الذاتية، والتى يضعها المؤلف على نفسه أثناء الكتابـــة، لمعرفته السقـــف الذي يتحتم الوقوف لديه .. وهناك مؤسسة وجهاز الرقابة على المصنفات الفنية والتى من دورها إجازة أي عمل فني أو رفضه، لكن في الآونة الأخيرة لم يعد هذا الجهـــاز هـــو الوحيد المسيطر والمتحكم في حرية الإبداع بـــل بـــاتت هناك أجهزة أخرى، أصبح من دورها الاطلاع على كافة الأعمال الفنية..

ولكن أي نوع من الرقابـــات تعرض لها فيلمك " واحـــد صفر " .. ؟

في البداية كانت هناك رقابة ذاتية مارستها أثناء الكتابة، فمثلا كانت هناك إسقاطات سياسية حذفناها من الفيلم، ولم يكن ذلك تخوفاً بقدر ما كانت لدينا رغبة فى ألا نكون مباشرين فى تناولنا للأحداث الدرامية.. لكن الاعتراض كان من جهتين الأولى متمثلة في جهاز الرقابـــــة على المصنفات الفنية، حيث كانت الاعتراضات على الورق، حيث طلب موظفو الرقابة حذف بعض الكلمات، إضافة إلى اعتراضهم على شخصية أمين الشـــرطة، خوفاً من الإساءة إليه .. ورغم ذلك فقد كنا والمخرجة " كاملة أبـــو ذكرى " محظوظين من أن الأشياء التي تم حذفها بـــاتت قليلة وغير مؤثرة بعد انتهاء التصوير ، كما أن التعســـف الرقابي كان تأثيره قليلاً إذا قورن بالرقابة التى حـــاولت بعض الجهات الاخري ممارستها..

هل تقصدين الرقابة الدينية .. ؟

أقصد بعض الأفراد والمحامين والذين هاجموا الفيلم قبل عرضه، من خلال القضايا التى رفعها بعض المحامين ، بتهمة تشويه صورة الأقباط بسبب رغبة امرأة مسيحية فى الطلاق والزواج .. وأعتقد أن الجمهور العادي لو لم يعجبه الفيلم فلن يدخل لمشاهدة الفيلم أو ربما يجد فيه أننا قمنا بإهانة مشاعره، لكنه لن يرفع على قضية ..

مشهد من فيلم واحد صفر

فى رأيك من الذي وقف بجوار الفيلم ودعمه ؟

الغالبية العظمي من النخبة، والمتمثلة فى عدد كبـــير من النقاد والسينمائيين، وقد كان هناك بـــعضاً من المثقـــفين طالبوا بعرض الفيلم على الكنيســـة والأزهر ، وأنا كنت ضد ذلك، لأني أرفض أن أخلق لنفســـــــي كصناع فيلم جهات رقابـــية أخرى، خاصةً وأنني منزعجة من فكرة الرقابة فى حد ذاتها..

ولكن هل قمتي باستشارة رجال في الدين المسيحي..؟

لم أرجع لأي رجل دين في كتابـــتي في الفيلم ، ولكني ذهبـــت لهم كوظيفة وكمرجعية دينية لأن الفيلم كان بـــه جزء ديني، والجزء الباقي كان قانونياً، وفي النهاية أنا لم أكتب فيلماً عن الدين ولكن كان فيلماً إنسانياً اجتماعياً.

فى ظل وجود الرقابات المتعددة التى أصبحـــت موجودة في الآونة الأخيرة كيف ترين الحال في الوقت الحالى،



وهل وجود الرقابات الأخرى المتعددة هي إشارة لعودتنا سنوات للخلف.. ؟

أعتقد أن الذوق العام فى مصر هو الذي جعل الرقابة تسلك هذا السلوك ، لدرجة أصبح الذهاب إلى الرقابة يشبه الشهر العقاري وليست رقابة..

هل ترين أن المجتمع هو المساهم الأول فى وجود الرقابة ؟

نحن الذين بدعنا رقابة الكنيسة والأزهر ، والدليل على ذلك " عادل إمام " عندما ذهب إلى البابا شنودة فى أحد أفلامه .. كما أن المزاج العام لدي الناس هو الذي خلق الرقابة.

هل لديك تصور لإلغاء الرقابة . ؟

الرقابة ليست الأزمة الحقيقة، وهل لو ألغيت الرقابة ستعرض فيلم بورنو في السينما .. المشكلة الأساسية مع الرقابة كفكرة .. وأنا أرفض أن يحكم موظف فى الرقابة على فيلمي ، ولذلك يجب أن يكون هناك خبراء لديهم قدر ما من الوعي السينمائي. كما أن الموظف لا يصلح لأن يكون رقيباً .. وفيما يتعلق بإلغاء الرقابة، فإن هذا يحتاج لأن يكون هناك أناس ناضجون ولديهم وعي لكي نلغي الرقابة .. وللأسف الشديد إننا غير ناضجين .. خاصة في ظل المد والفكر الديني الذي بات مسيطراً على



فيلم واحد صفر

العقول، وبالتالى هناك منظومة يجب أن تعالج تفصيلياً قبل التفكير فى إلغاء الرقابة..

فى رأيك هل الهجوم الذي تعرض له الفيلم كان بسبب اقترابه من قضية الزواج، والتى في الغالب ما يكون هناك حساسية شديدة من الاقتراب من هذا الجانب في الديانة المسيحية ..؟

بالتأكيد .. خاصة وأن المسيحين في مصر لم يعتادوا أن تظهر مشاكلهم الداخلية والحساسة . والسبب في رأيي أن الشئ الجديد غالباً ما يكون صادماً ، وبالتالى ربما كان فيلم " واحد صفر " صادماً . كما أن الموجة التى اعقبت الفيلم لم نكن نتوقعها، لأني كنت أتحدث عن أزمة امرأة فوق الأربعين لديها رغبة فى الإنجاب وتريد الطلاق من زوجها..

رقابة المتناقضات الفنية !

◆ بقلم : شريف عوض

يصعب على كل من الناقد المتخصص والمشاهد العادي أن يجد قاعدة عامة تحكم المحاذير الرقابية في مصر على مدي العصور السابقة. ففي بعض الأحيان ، نجد تشدداً في الحذف والمنع وأحياناً أخري نجد تساهلاً وتفهماً للمواضيع والأطروحات الفنية التي تقدمها الأفلام. وتختلف معايير الحكم بين كل رقيب وآخر وبين الرقابة على الفيلم المصري والرقابة على الأفلام الأجنبية حتى أصبحنا نجد تناقضاً واضحاً بين إصدار التصاريح الرقابية بعرض الأفلام المصرية بلا حذف وبين تشريح الأفلام الأجنبية حتى يصل الأمر إلى منع أفلام بعينها منعاً كاملاً. والحجج الواهية كثيرة : الإساءة لسمعة مصر أو إهانة المقدسات أو سخونة المشاهد الجنسية أو الدخول في السياسة.

في السنوات الأخيرة ، واجهت عدة أفلام أجنبية معوقات رقابية كانت إما تعرقل عروضها وإما تسحب تراخيصها بعد الموافقة عليها بالعرض. ففي سنة واحدة، رفضت الرقابة فيلمين لمساسهما بالعقائد السماوية كما بدي لها الأول كان " مدينة الملائكة " (١٩٩٨) بطولة ميج رايان ونيكولاس كيدج وذلك لأن البطل لعب دور ملاك يقع في حب إنسانه رغم إن قصة الفيلم معروفة ومأخوذة عن الفيلم الألماني " اجنحة الرغبة" (١٩٨٧) لفيم فيندرز الذى شاهده كل مهتم بالسينما العالمية. والثاني كان فيلم " مقابلة جو بلاك" (١٩٩٨) بطولة براد بيت وأنتوني هوكنز وذلك لأن البطل كان يؤدى دور ملاك الموت الذي تجسد في صورة إنسان . والفيلم إعادة أيضاً لفيلم أمريكي كلاسيكي كان بعنوان " الموت في إجازة " (١٩٣٤) . وبإعادة النظر لكلا الفيلمين نجد أنه قد تم تناول مواضيع مشابهة لهما في السينما المصرية مثل أفلام: سفير جهنم وخطيئة ملاك والإنس والجن ومؤخراً الريس عمر حرب كما أن مسرحيات كلاسيكية تناولت نفس التيمات بشكل أو بآخر . ويبدو أن الرقابة المصرية قد تنبهت لهذا وأجازت الفيلمين بعد مشاهدة لجنة التظلمات واللجنة العليا وخلافه مما يستهلك مجهوداً من موزع الأفلام الذي يدخل في مجادلات وإجراءات لا حصر لها مع الرقابة التي تستدعي بدورها نقاداً لإعادة مشاهدة الأفلام وتشكل لجاناً تكتب عشرات التقارير و .. و ..

لكن الفيلم الذي أثار ضجة بحق هو فيلم " حليف الشيطان" (١٩٩٧) الذي لعب فيه آل باتشينو دور إبليس المعاصر.. المحامي المخضرم العملاق الذي يغري المحامي الشاب كيانو ريفز بالمال والنساء والقوة المطلقة وبالطبع، الفيلم يعتمد على فكرة الأسطورة الألمانية " فاوست " ولكن تم تحديثها لتواكب مغريات الزمن الذي نعيشه وقيمه التي تضمحل يوماً بعد يوم . عرض الفيلم " للكبار فقط " بعد حذف مشاهد العري والجنس ولكن تم إبقاء مشهد الذروة الذي حوي المواجهة بين النجمين. وقدم فيه آل باتشينو مونولوجا طويلا هو من ناحية دراساً في الأداء التمثيلي ومن ناحية أخرى خدم الدراما إذ ظهرت فيه وجهة نظر الشيطان وعلاقته بالوجود ومكانه من القوة الإلهية . الرقابة هنا تسامحت ومررت المشهد وأوصت بعدم وضع الترجمة العربية عليه وحدث ذلك بالفعل ومع الأيام فنجد اعتراضات في الإعلام واستجوابات في مجلس الشورى فما كان من الرقابة إلا

فيلم شفرة دافنشي

" الرجوع في كلامها " وسحب ترخيص الفيلم . و" من ساعتها "، وأفلام كيانو ريفز " منظورة " فتعرقل كل جزء من ثلاثية " متريكس " في دهاليز الرقابة مدة أقلها ٦ شهور ما بين لجان عليا وتظلمات فأصبحت مصر آخر دولة في العالم تعرضها سينمائيا وذلك بعد أن شاهدهم كل "غاوي " على إسطوانات مقرصنة من الإنترنت. و لم يفكر الموزع في جلب فيلمه " قسطنطين " (٢٠٠٥) الذي أدي فيه دور مخبر خاص يطارد شياطين جهنم!

الأفلام التي تناقش شخصيات دينية كانت ومازالت تشكل حساسية في عرضها أما الرقابة . تذكر فيلم الرسوم المتحركة أمير مصر (١٩٩٨) الذي يتناول قصة النبي موسي والذي لم تفكر الشركة الموزعة في جلب نسخة ٣٥ مم "دخول مؤقت " لعرضه علي الرقابة لأن " الجواب باين من عنوانه " : يهود وتجسيد نبي علي الشاشة " . فيلم تحريك أمريكي آخر هو " محمد خاتم الأنبياء " . (٢٠٠٢) نظم له مؤتمر صحفي مع بعض منتجيه العرب قبل عرضه بشهور لم نكتشف ضعفه تقنياً عند عرضه وذلك مقارنة بالأفلام التي تنتجها ديزني ودريمووركس وغيرها من أستوديوهات هوليوود وبالطبع لم يسلم الفيلم من عرضه علي لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة بعد عرضه علي المصنفات الفنية لأن الأصنام التي ظهرت في الفيلم كانت تشبه الآثار الفرعونية . ولا يشفع للفيلم كون أحداثه تدور في الوقت الحالي، فقد رفضت الرقابة مؤخراً عرض الفيلم الكوميدي " لا تمزح مع زوهان " لأن بطله الكوميديان آدم ساندلر يؤدى دور عميل موساد إسرائيلى سابق يصيبه الضجر فيفر لنيويورك كي يعمل كوافير حريمي والسبب أن الفيلم يدعو للتطبيع والمحبة بين العرب وإسرائيل وخاصة علي أرض أمريكا . ! ونعود لحماية الأديان ، نجد أن الرقابة رفضت أيضا منذ سنوات فيلم " بروس المتعالي " بطولة جيم كاري لأن مورجان فريمان يقوم بدور الرب الذي يعطي البطل بعضا من قواه لكي يعرف حكمته الكونية.

ويحسب للرقابة في عهد د . مدكور ثابت أنها أصبحت رحبة الصدر في الحكم علي العمل الفني إذ قام بتنظيم لجنة أطلق عليها " شوري النقاد " وكان يقوم بإعطائها الحرية الكاملة بإبداء رأيها في الأفلام المتعثرة مثل " عودة المومياء " (٢٠٠١) الذي وافقت عليه اللجنة رغم تشابهه مع الجزء الأول " المومياء " (١٩٩١) المرفوض عرضه . والطريف أن اللجنة أحيل لها فيلم " فريدي ضد جيسون " وهو ينتمي لنوعية أفلام رعب ولا يحتوي علي الممنوعات الثلاثة من جنس ودين وسياسة ووافقت عليه بعد إجراء بعض الحذف.

ومؤخراً، قامت الدنيا و لم تقعد في التليفزيون وفي الصحافة علي فيلم أمريكي كوميدي بعنوان " أحبك يا رجل " لأن أحد أبطال الفيلم لديه كلب أطلق عليه اسم " سادات " فوجدنا عائلة السادات تقوم برفع قضية ضد الرقابة لعدم حذفها المشاهد المسيئة لشخص الرئيس المصري رغم إن هذه المشاهد لم تعرض في صالات العرض المصرية حيث تصل نسخ الأفلام وهي " ممنتجة " أساسا من الإمارات ولبنان " ومش ناقصة أي تقطيع " .. أي أن هذه الزوبعة التي أثيرت في وسائل الإعلام اللاهثة وراء التوافه أكثر من الأشياء الهامة، قد تسبب فيها شخص شاهد الفيلم علي الإسطوانات " المضروبة " التي تملأ الأرصفة والمحلات أو قام " بتنزيله " من الإنترنت .. والدليل علي ذلك أن هذا الموضوع قد طفي علي السطح بعد " رفع " الفيلم من دور عرض الدرجة الأولى بعدة شهور حيث لم يعرض بها سوي ثلاثة أسابيع فقط ! وتشير هذه الواقعة أنه قد تولد لدينا نوع من الرقابة الداخلية التي تبغي التكبيل والمنع بدلاً من الفهم ومناقشة الفكر الآخر. فنحن دائما نشعر بالإضطهاد وأننا مستهدفون بالغزوات الفكرية والتكنولوجية وكأن الغرب متفرغ لإحاكة المؤامرات ضد العرب والإسلام.

فيلم ماتريكس

وقد جرت العادة أن يقوم بمشاهدة أي فيلم أجنبي ثلاث رقباء ويقوم كل واحد منهم بكتابة تقريراً خاصٌ عنه ثم يتم رفع التقارير الثلاثة لمدير الإدارة علي الأفلام الأجنبية الذى يقوم بدوره بمشاهدة الفيلم لو وردت فيه ملاحظات رقابية . وطبقا لسعة أفق هذا الأخير يتم الحكم بتمرير الفيلم أو عرقلته . فأحياناً ورد علي رقابة الفيلم الأجنبي مديرون ومديرات غاية في الشدة كانوا يحذفون القبلة لو كانت طويلة " شهوية " وحميمة أو لو كانت اللقطة " كلوزاب " أي قريبة من الشفتين وأحياناً كانت تكيل المشاهد الساخنة بهذا المكيال حتي ولو وردت الأفلام لمهرجان القاهرة الذي يتوجب عليه أن يعرض الأفلام كاملة دون محذوفات إذ رفضت مديرة سابقة حوالي مائة فيلم في المهرجان بسبب " البوس " !! . ولكن بعد ظهور " النت " و " الدش " لم تعد " المناظر " تهم المشاهدين الذين كانوا يسعون ورائها في عز أيام المهرجان وأفلامه الساخنة مثل " القمر المر " وفيدني من أعلي ، فيدني من أسفل " و" غريزة أساسية " و " قوانين الرغبة " التي كانت تعرض دواليك في سينمات وسط البلد حتي مطلع الفجر حين كانت تفتن بكتابة لافتات علي الأبواب من أجل أن تثير جمهور المراهقين مثل " أسخن أفلام المهرجان " ولا تصطحب زوجتك لمشاهدة هذا الفيلم " وغيرها.

والغريب أن هذه المعايير تختلف تماما بالمقارنة مع الأفلام المصرية التي أصبحت تحتوي علي كم كبير من الإسفاف اللفظي والتلوث البصري من العنف الدموي المبالغ فيه (ابراهيم الأحمر .. أقصد الأبيض) والجنس الغير سوي (الريس عمر حرب ودكان شحاته وحين ميسرة) و" الإفيهات البايخة " الصادرة ممن يطلقون علي أنفسهم كوميديانات . ولكن كل هذا وذاك " يعدي " بدون حتي لافتة " للكبار فقط " والتي تستحقها معظم هذه الأفلام التي لو شاهدها أحد رقباء الأفلام الأجنبية وطبق عليها نفس المعايير لأعاد تمريرها علي " الموفيولا " وليدأ في تطريزها بمقصه الصدئ من جديد . لماذا ؟ ببساطة شديدة ، لأن لشركات التوزيع التي تسبغ العطاء ولبعض المخرجين الذي يدعون القمع الفكري.. لدى هؤلاء باع كبير و " دلال " علي رقباء الفيلم المصري، صغيرهم وكبيرهم، فما يكون عليهم إلا إضاءة اللون الأخضر فتمر كل الممنوعات بستر وسلام علي السجادة الحمراء!

وللعلم والتذكرة ، في عام ٢٠٠٠ ، حضرت مجموعة من رقباء الفيلم الأجنبي دورة تدريبية في حقوق الملكية نظمها المجلس الأعلى للثقافة مع جهات أخري بحضور رجال قانون ومتخصصين . ولقد قوبل اقتراح من أحد الرقباء بتغيير القانون فيصبح علي الرقيب مشاهدة الفيلم وتحديد سن أدنى - ١٢ ، ١٥ ، ١٨ سنة مثلاً - لمن يسمح له بمشاهدته وذلك دون تدخل منه بحذف مشاهد من العمل الفني مثلما يحدث في أمريكا وأوروبا وتطبيق هذا النظام علي الفيلم المصرى والأجنبي فتتحول مسئولية الاختيار لما يشاهده النشأ للأسرة ولأصحاب دور العرض عند تنظيم الدخول . فما كان من الرقباء الآخرين - أسفاً - إلا أن اعترضوا بشدة علي هذا الاقتراح الذي سيسحب المقص من بين أيديهم ويشعرهم أنهم " مالهمش لزمة " وحيقطع عيشهم " . ولذلك لم يتم الاهتمام بالأخذ في الاعتبار أية توصية صدرت من هذه الدورات التدريبية المؤقتة اجتماعاتها حتي الآن . أي أن التغيير ليس بقريب علي وجه الإطلاق وسيبقى الوضع علي ما هو عليه!

يرفض قوانين تقييد الحريات ويرى " قانون الطوارئ " أبغض الحلال عند الله

▪ على أبو شادي : أنا رقيب مثل ضابط الشرطة يطبق قوانين ..

في الفترة الأخيرة باتت المعركة على أشدها بين صناع الأفلام والرقابة على المصنفات الفنية، فلم يعد يمر فيلم ، إلا وتصحبه زوبعة رقابية متهمها الأول والأخير " على أبو شادى " رئيس الرقابة ..

ما حقيقة القلق والتحفظات التي تلاحــق أي فيلم عادة ما ترفضه الرقابة ؟

" على أبو شادي " قال : التحفظات على السيناريوهات هي أمر لازم، لكي تعطي الرقابة رأيها إما بالموافقة أو الرفض، ومن ثم يأخذ موافقــة من وزارة الداخلية ثم يبدأ العمل في الفيلم ، وفي النهاية هذا هو القانون ..

ولكن ما يقــال دائما إن لجنة القــراءة بالرقابـــة في الغالب ما تكون ملاحظاتها لأسباب دينية فقط .. ما تعليقك ؟

كيف ؟ وهل موافقتنا على فيلم مثل "واحــد صفر" هل كان لأسـباب دينية ؟ وبعد موافقتنا كرقابة عليه رفعت علينا قضايا .. كما أن كيف يتم الحديث عن اربعة أو خمسة أفلام فقط تم الاعتراض عليهم حسب القـانون دون الحديث عن باقي الأفلام الأخرى .. فمثلا فيلم مثل " تحت النقاب "



يثير الاحتقان الطائفي، وبالتالي فهو يحول المسألة إلى حالة جنون في الشارع المصري، في فيلم بطلته فتاة منتقبـــة تضطرها ظروفها الاجتماعية للعمل في الدعارة وتختار فتيات من خلال الجلسات الدينية للعمل معها..

ولكن هذا يحدث بالفعل؟

الشارع يحدث فيه كل شيء، الشتيمة أيضاً في الشارع .. وعندما يقــدم لي النقاب في فيلم عن الإرهاب ويقدم في عمل بهذا الشكل – مثلا – على عيني وراسي، لكن عندما يقدم لي فيلم عن النقــاب ويســتخدم في أعمال غير مشروعة، من خلال امرأة منتقبة تعمل في شبكة دعارة ، فإنه بالتأكيد يثير أشياء لا ضرورة لها .. وماذا يحدث لو شال النقاب، هل يخسر شيء ، كما


على أبو شادى

أن " حسن الإمام " سبق وأن قدمها في أفلامه .. ومن الواضح أن أصحاب الفيلم لديهم رغبة في إثارة مشكلة بدون داع .. وإذا كان يقدم فيلماً يناقش فيه النقاب بشــكل حقيقـــي، أكون مخطئا إذا رفضته ، لكني أرفض أن يتربح من خلالي ويجعل من نفسه صاحب قضية، فهو أراد أن ترتدي بطلة الفيلم النقاب لكي يدخل معركة..

هل تقصد معركة مع الرقابة أم معركة دينية؟

معركة في الشارع ، وبعد ذلك تفقد رغبة أي أحد في عمل فيلم عن النقاب بشكل حقيقي ، كما أنه لو عرض فيلم " تحت النقــاب " إلى الشارع، فسوف تعتبره هذه الشريحة التي ترتدي النقاب داهانة ..

تبدو وكأنك تفرض على المبدع والسينمائي شروطك الرقابية..؟

انا مسئوليتي واضحة جداً وهي عمل موائمة بين المجتمع والفن ، بمعنى أنه عندما نتعامل مع قضية تستحق المناقشة ولا يكون فيها أي مزايدة ولا يكون التعامل معها بشكل تجاري ومتربح، ويصبــح الأمر إهانة لهذه الفئة ..

انت تتدافع عن النقاب ؟

النقاب غير مقـدس، ولكن تتبناه شريحة معينة .. وعندما يستعرض النقاب وشبكة دعارة بالشكل المقدم به، تكون هناك حساسية، ومنعاً لهذه الحساسية تتحدث، لأني أنا المسئول في النهاية..

هل تخشي من الدخول في مواجهات مع الأزهر مثلا .. ؟

الأزهر ليس له علاقة، ولكني أتحدث عن شريحة في المجتمع حولها المؤلف إلى عاهرات .. ثم إني ليســت لدي تفاصيل الفيلم غير ثلاثة ورقــات قدمهم كمعالجة ، وهذه الأوراق لا تصلح للحكم على شيء.

ولكن المؤلف والمخرج قــالوا أنهم ســوف يقــدموا الفيلم إلى لجنة التظلمات .. ؟

عليه يجب السيناريو ويقدمه إلى لجنة التظلمات لكي تكون هناك عين أخري غير الرقابة .. والقرار النهائي لجنة..

في الفتـــرة الأخيرة أصبحت تحول الأفلام إلى جهات أخري غير الرقابة مثل الأزهر والكنيسة وغيرها "ما تعليقك"؟

" أمامي خط احمر لا استطيع تجاوزه "

الناس لديها تصور أو اعتقـــاد في أن ما يحدث مع فيلم أو اثنين وكأنه يحدث مع كل الأفلام " أنا لدى ما يقـــرب من ثلاثمائة فيلم، هل من المعقول أن أحولهم إلى الأزهر أو الأمن القـــومي .. كما أن هناك أفلام تحول بالقـــانون وغصب عني إلى هذه الجهات، والقـــانون يقـــول أن الأعمال التي يكون

فيها مساس بالشأن الديني فيجب إحالتها إلى الأزهر أو الكنيســة، أما الأعمال التي يكون فيها مساس بجهات ســيادية مع كل محاولاتي مع الجيش ووزارة الداخلية لتحرير الفيلم – هناك ضـــرورة من تحـــويلها

إلى جهات متخصصة .. والحقيقة أن لدي خط معين يســمي بحماية النظام العام وحماية الدولة العليا بما فيها الأمن الداخلي والخارجــي، ومراعاة عدم المساس بالمؤسسات القومية .. او في النهاية هذا قــانون ومن السهل تطبيقه، ومن يرفض يرفع قضيه على عيني ورأســي ولا توجد أي إدانه لي إذا كسبها وسأكون سعيداً جداً وأنا شــخصيا " على أبو شادي " كرئيس للرقابة محكومة بقوانين ..

وكيف تكون فيه رقابة وملاحـــظات على العمل الإبـــداعي والمفترض أننا في بلد ديمقراطي؟

نحن في بلد ديموقراطي، ونعيش في مساحة الديمقراطية المتاحة .. كما أن ما تسمح به الرقابة اليوم لم يكن مسموحــاً بــه منذ ثلاثين عاماً، خاصاً فيما يتعلق بالمسائل السيادية والديمقراطية بوجه عام .. واليوم توجد أعمال فنية عليها مشاكل أخلاقية في المجتمع ، لأن المجتمع تغير ولذلك وهو يعرض طريقه معينة في التعامل مع هذه الأعمال..


حبيب العادلي



فاروق حسني

هل ترى أن مصر تمر بفترة حرجة..؟

نعم يوجد حتى الآن قانون للطوارئ، وقانون رقابة، لماذا يوافق الناس على الطوارئ ولا توافقون على الرقابة بينما قانون الطوارئ هو أبغض الحلال عند الله .. أنا " على أبو شادي " ضد قانون الطوارئ وضد اي قانون مقيد للحريات .. ثم أنا رقيب مثل ضابط الشرطة يطبق قوانين ..

الأفلام التى ترفع عليها قضايا ، تكون أنت المتهم الأول ؟

نعم تكون موجهة لي أنا، وأصحابها يقولون إن لديهم تصريح من الرقابة، وفي هذه الحالة يكون الجرس في رقبتي ثم إن رفع ضدى كم هائل من القضايا لا يذكرها أحد، وبعدين رفع على كم هائل من القضايا وعدش فاكرها، ولم تتذكروا إلا فيلمين فقط رفضتهم لأسباب قهرية وليست اسباب خاصة ثم أنا شغلتي أن أصرح ولا أمنع إلا إذا اضطررت للمنع غصب عني..

لم تعد الآن الرقابة وحدها هى الجهة المسيطرة، بل أصبحت هناك رقابات اخرى مثل الأزهر والكنيسة وغيرها..؟

(يقاطعني) هناك رقابة على الرقابة، وأنا أراقب طوال الوقت من المجتمع والمثقفين والمبدعين ، وعلى أن أوائم بين هذه الأشياء لكي أجعل كل واحد يعمل فيلمه .. ثم إني لو طبقت القانون بحذافيره لن يخرج أي فيلم .. وهل تعتقدين أن الأفلام التي تعرض الآن تقدمت كما هي؟ ولذلك نقول إن الرأي النهائي بعد مشاهدة شريط الفيلم، وكثيراً من الملاحظات ننساها عندما نشاهده..

هل ترى أنك رقيب مثالي أو متساهل ؟

أنفذ ما أراه مناسباً وفي صالح المصنفات التي أمامي، وأنا أعمل حتى الخط الأحمر ، ولا ادعي لا أنا ولا أي رقيب أنه يستطيع تعدى الخط الأحمر، وإلا فهو كذاب، ونحن نعمل ألاعيب لطيفة لكي نمر إلى الخط الأصفر وإذا جاء أحد وجلس مكاني على الكرسي ويأخذ هذه القرارات سأشكره جدا ..

ممكن أن تأخذ قراراً وتترك منصب الرقيب ؟.

بالتأكيد وفي وقت قريب جدا ..

هل نتيجة للضغوط والهجوم الذي يمارس عليك طوال الوقت؟

لا ولكن لكي أعطي فرصة لرقيب غيري ..

هل ذلك يكون له علاقة بمغادرة " فاروق حسني " وزير الثقافة إلى اليونسكو ..؟

كل الأشياء والأسباب مجتمعة .. كما أن الرقابة ليستْ عزبة أبوياً .. والرقابة كوظيفة تعتبر أقل من وظيفتي الحالية، وأمارسها لسبب واحد فقط وهو لأن الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة والذي في الأساس يرأس رئيس الرقابة.. **كثيراً ما كنت تطالب بإلغاء الرقابة .. هل لازلت مصر على ذلك؟**

مجلس الشعب هو المفترض أن يلغي الرقابة، لأن أعضاءه هم الذين أنشأوه . ولماذا علي أبو شادي هو المطالب بالغاء الرقابة "هي بتاعة أبويا" ؟ وانا واحد من كثيرين من يطالبون بإلغاء الرقابة .. وفي الوقت نفسه المتحمسون أنفسهم يرفضون إلغاء الرقابة لأنهم يحتمون بها، مثلما حدث في فيلم " عمارة يعقوبيان " وذهبنا إلى مجلس الشعب، المنتج " عماد أديب " قال أن الفيلم أخذ تصريح من الرقابة "والجرس هنا في رقبة الرقيب" وفي النهاية هي التي ستحاكم .. والمنتج في مصر ليس في مصلحته إلغاء الرقابة.. وللمرة العاشرة أقول أن الرقابة "مش وارثها ولا هي بتاعتي"...

في شهادته عن الرقابة على المصنفات الفنية

" مدكور ثابت " الرقيب الموظف غير مؤهل للحكم على الأعمال الإبداعية



◆ مدكور ثابت

على مدار ستة أعوام ، ترأس مدكور ثابت جهاز الرقابة على المصنفات الفنية خلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٤ ، وهي الفترة التى حاول فيها " ثابت " كما يقول – أن يؤسس حرية الإبداع والتحرر من قيود الرقابة، وأن يكون دور رئيس الرقابة حفظ حقوق الملكية الفكرية لأصحاب الأعمال..

" مدكور ثابت " أكد على أنه حاول طيلة فترة رئاسته، ألا تكون الرقابة الكرباج المسلط على رقاب الإبداع والمبدعين، بل على العكس، كان من المهم أن تكون الرقابة الأداة الإدارية للحفاظ على حقوق الملكية الفكرية..

الرقابة كما يراها " مدكور ثابت " لا تكمن في احتمالية إلغائها بقدر ما يستوجب تطويراً لجهاز الرقابة، لكي تصبح الوظيفة النهائية هي حماية المبدع وليس مجرد كرباج على رقاب المبدعين.

وأكد " ثابت " على أن معظم الذين يقومون بالرقابة على الاعمال السينمائية غير مؤهلين لهذه الوظيفة، حتى لو كانوا من اكبر النقاد .. كما أن التقييم الفني ليس من وظيفة الرقابة وإنما من مهام النقاد والسينمائيين .. اما إذا ترك لتقييم جهاز إداري ، فبالتالي لا يكون هناك ضمان لتقييم العمل الفنى وتلك هى نظرة موضوعية ..

في السنوات الأخيرة ، باتت هناك رقابات أخرى تتوازي مع جهاز الرقابة على المصنفات الفنية، لكن ما أكده لنا " مدكور ثابت "في شهادته عن الرقابة : من أن المواجهة الحقيقية هى أن نعطى مساحة أكبر للحرية لكي نعمل، وأن تتعاون كافة الأجهزة والإدارات مع بعضها البعض، بما ذلك جهاز الرقابة ذاته، وهو ما يعنى أن الحوار هو الطريقة الوحيدة لكي يتطور المجتمع..

" مدكور ثابت " يرى أن الرقابة تغيرت في السنوات الأخيرة ، وأصبحت أكثر تحرراً ، خاصةً وأن الرأي العام أصبح أكثر نضجا وبات يقظاً ومساندا للأفلام، على عكس الفترة التى سبقت رئاسة على أبو شادي للرقابة . فمثلا " على أبو شادي " ينصرف من منطلق الناقد السينمائي الذي يتبنى حرية الرأي والإبداع – أي نفس ما تبنيته خلال فترة رئاستي على مدار ست سنوات لم يكن لها شعار سوى حرية إبداء الرأي والتعبير ..

وفي النهاية قال " مدكور ثابت " : بعد تلك الفترة لازلت مؤمنا بأن الرقابة بمعناها القديم المتخلف في طريقها للزوال سواء أردنا أو لم نرد، ولن يبقى من الرقابة إلا وظيفتها التى تخدم المبدعين من حيث حفظ حق المؤلف والإجراءات اللازمة لذلك، ولذلك فإن الرقابة ستبقى هذه الوظيفة وليس شرطاً بأن يكون استمرار بقائها مرهوناً بوظيفة محاصرة الإبداع التي أعتقد أنها تقلصت إلى أبعد حد..

البنية التشريعية الحاكمة للرقابة على الإبداع الفني بطريق التمثيل

* بقلم : نجاد البرعي

يرجع تاريخ الرقابة على التعبير بطريق التمثيل إلى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ تاريخ صدور قانون الرقابة على المطبوعات الذي عدل عام ١٩٠٤ لتضاف إليه الرقابة على الأفلام السينمائية والتي كانت حتى ذلك الحين تخضع هي والعروض المسرحية لرقابة مأمور الشرطة مباشرة وحسب تقديره الشخصي، ثم في ١٧ يوليو ١٩١١ صدرت لائحة التياترات في إطار المكتب الفني في وزارة الداخلية والذي كان يراقب دور السينما والمسرح والمطبوعات جميعاً. (١)

وفي ٢ أغسطس ١٩٢١ منعت الحكومة المصرية استيراد الأفلام من الخارج ما لم يحصل المستورد على ترخيص سابق من وزارة الداخلية يلصق على الفيلم وتنقل صورته معه، كما حملت المستوردين قيمة تكلفة الرقابة على الأفلام المستوردة من الخارج حيث ألزمتهم علاوة على الرسوم الجمركية بسداد رسماً إضافياً قدره ٤ % من قيمة التثمين الذي تقوم به الجمارك لسد نفقات إرسال الشرائط إلى وزارة الداخلية ونقل صورها ووضع شرائط الترخيص عليها (٢)

كما أصدرت الحكومة المصرية بعد ذلك بسبع سنوات القرار الوزاري رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٨ والذى منعت بموجبه تصدير الأشرطة السينمائية المأخوذه صورها في مصر إلى الخارج بغير ترخيص سابق من وزارة الداخلية (٣)

ويلاحظ أن سبب القرارين يكاد يكون متطابقاً فالقرار الأول صدر حمايه للآداب العامة والأمن العام، والقرار الثاني صدر أيضا حماية للأمن العام حيث أورد في ديباجته أن سبب إصداره هو المحافظة على سمعة البلاد وأهلها في الخارج والتي تقضي بمنع تصدير أشرطة السينما الفوتوغرافية التي تؤخذ مناظرها في البلاد المصرية وتمثل عادات الأهالي وأخلاقهم ومعتقداتهم تمثيلاً مخالفاً للحقيقة . وسوف نرى أن هذين السببين هما الحاكمان حتي الآن لفكرة الرقابة في مصر .

ومنذ الثلاثينات من القرن الماضي وهناك ما يمكن أن يعتبر موافقة ضمنية من السينمائيين المصريين على فكرة الرقابة – لم تعد على هذا النحو اليوم – باعتبارها تحمي المجتمع من شرور ومفاسد حرية التعبير عن طريق السينما.

يقول محمود خليل راشد في كتابه فجر السينما والذي نشر في ثلاثينيات القرن الماضي " إن الصور المتحركة يجب أن تكون خالية من كل ما يغري بالفساد ويدفع إلى الغواية، خصوصاً وأن هذه الصور يشاهدها الناس من كل طبقة فتياناً وفتيات وأولادا وبنات ونساء ورجالاً ، فمن أقبح المناظر أثراً مناظر اقتراف الجرائم والمغازلة والموت وعقوق الأبناء والتعذيب.. الخ" ويقول المؤلف ذاته " والرقابة تحول دون نشر كل ما يهيج الجمهور كمناظر الواقعات الحربية والروايات الوطنية التي تستفز الشعور في الأمم المغلوبة على أمرها " كما يدعو المؤلف إلى " منع الأجانب من تصوير أحقر المناظر المصرية وأحط طبقات الشعب المصرى، وهذا أمر له أسوأ الأثر في سمعة بلادنا ويجب أن تهتم به الحكومة التي من واجبها أن تحافظ على هذه السمعة نظيفة " . (٤)

وينظم الرقابة على المصنفات الفنية القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ الخاصة بتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحري والأغاني والمسرحيات والمونولجات والإسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتية والمعدلة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢، والقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٠، فضلاً عن القرارين الوزاريين ٢٢٠ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم القواعد التي تحكم عمل الرقابة على المصنفات الفنية والقرار الوزاري رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن استيراد الأفلام الأجنبية . (٥) ويحدد القرار رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن القواعد الأساسية للرقابة على المصنفات الفنية مهام الرقابة والمحاذير الرقابية فتنص المادة الأولي من هذا القرار على أن " تهدف الرقابة على المصنفات الفنية المشار إليها في القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ إلى الارتقاء بمستواها الفني وأن تكون عاملاً في تأكيد قيم المجتمع الدينية والروحية والخلقية وفي تنمية الثقافة العامة وإطلاق الطاقات الخلاقة للإبداع الفني كما تهدف إلى المحافظة على الآداب العامة والنظام العام وحماية النشء من الإنحراف.

ويلاحظ أن القرار الوزاري المشار إليه يضع للسينما أهدافاً محددة، فهو لا يعترف بالقيمة المطلقة للفن ولكن يحتم – وفقاً للقانون – أن تكون هناك رسالة محدده للسينما – لا يتركها القانون للعاملين بها – ولكنه يضعها لهم، فيجب أن تعمل السينما أولاً على تأكيد قيم المجتمع الدينية والروحية والخلقية، ولما كانت تلك القيم تتغير بتغير الظروف الاجتماعية بل والنظم السياسية في بعض الأحيان، فإن ذلك يترك مجالاً واسعاً للرقيب لإعمال وجهة نظره الخاصة في عملية الرقابة ووفقاً لقيمه هو الروحية أو الدينية – فالرقيب المتشدد دينياً يستطيع أن يعتبر أي فيلم مخالفاً لقيم المجتمع الدينية والروحية، والواجب الثاني الذى ألقاه القانون على عاتق الرقابة هو تنمية الثقافة العامة ، وهي عبارة مطاطة تجعل التساؤل مشروعاً عن ماهية تلك الثقافة التي يتعين على السينما تنميتها، ومن هو المخول بسلطة الحكم على نوع الثقافة العامة المطلوبة، أما الواجب الثالث فهو واجب ذو طبيعة مركبة فالسينما عليها أن تحافظ على الآداب العامة والنظام العام وتحمي النشء من الانحراف، ومن المعروف حتي وفقاً لأحكام المحكمة الدستورية العليا فإن تعبيرات مثل النظام العام والآداب العامة هي من " التعبيرات المستطرقة " والتي يمكن تطويعها بشكل مرن لخدمة أفكار محددة، كما أن فكرة " الأداب العامة " فكرة بطبيعتها متغيره فما كان يعتبر مخلاً بالآداب العامة في عصر من العصور قد لا يعتبر كذلك في عصر آخر، وتبقى فكرة حماية النشء من الانحراف من أكثر الأفكار ميوعة، وتسمح بوضع العديد من القيود على الإبداع السينمائي.

ولو قارنا عبارات المادة الأولى من ذلك القرار الوزاري "والصادر عام ١٩٧٦ مع عبارات محمد خليل راشد المشار إليها فيما سبق لتبين لنا أن القرار ردد ذات أفكار محمد راشد رغم انقضاء ما يزيد عن الستين عاماً وهي الفترة ما بين نشر كتابة فجر السينما وصدور ذلك القرار الوزاري وتزيد المادة الثانية من هذا القرار الأمر إيضاحاً وتضع عدداً من المحاذير الرقابية التي لا يجب أن يتضمنها أي شريط سينمائي – أو مسرحية – فتنص على أنه " تحقيقاً للأهداف المشار إليها في المادة السابقة لا يجوز الترخيص بعرض أو إنتاج أو الإعلان عن أي مصنف من المصنفات المشار إليها إذا تضمن بوجه خاص أمراً من الأمور الآتية:

1– الدعوات الإلحادية والتعريض بالأديان السماوية والعقائد الدينية وتحبيذ أعمال الشعوذة .

2- إظهار صورة الرسول صلى الله عليه وسلم صراحــة أو رمزاً أو صور أحد من الخلفاء الراشدين وأهل البيت والعشرة المبشرين بالجنة أو سماع أصواتهم وكذلك إظهار صورة السيد المسيح أو صور الأنبياء عموماً على أن يراعى الرجوع في كل ذلــك إلى الجهـات الدينيـة المختصة.

3- أداء الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وجميع ما تتضمنه الكتب السماوية أداء غير سليم أو عدم مراعاة أصول التلاوة أو عدم مراعاة تقديم الشعائر الدينية على وجهها الصحيح.

4- عرض مراسم الجنائز أو دفن الموتى بما يتعارض مع جلال الموت.

5- تبرير أعمال الرذيلة على نحو يؤدى إلى العطف على مرتكبيها أو باتخاذها وسيلة لخدمة غايات نبيلة.

6- تصوير الرذيلة أو عرضها على نحو يشجع على محاكاة فاعليها أو تغليب عنصر الرذيلة في سياق الأحداث اكتفاءً بالعقاب الذي يناله في النهاية مرتكب الرذيلة إذا كان الأثر العام الذى ينشأ عنه يوحـي بتحريض على الرذيلة.

7- إظهار الجسم البشرى عارياً على نحو يتعارض مع المألوف وتقاليد المجتمع وعدم مراعاة ألا تكشف الملابـس التي يرتديها الممثلون عن تفاصيل جسمانية تؤدى إلى إحراج المشاهدين أو تتنافى مع المألوف في المجتمع أو إبراز الزوايا التي تفصل أعضاء الجسم أو تؤكدها بشـكل فاضح.

8- المشاهدة الجنسية المثيرة أو مشاهد الشذوذ الجنسـي والحركات البذيه والعبارات التي توحي بما تقدم.

9- المشاهد الخليعة ومشاهد الرقـص بطريقـة تؤدى إلى الإثارة أو الخروج عن اللياقة والحشمة في حركات الراقـصين والراقـصات والممثلين والممثلات .

10- عرض السكر وتعاطي الخمور والمخدرات على أنه شئ مألوف أو مستحسن وعرض ألعاب القمار واليانصيب بطريقة تشجع على أن تكون مصدراً للرزق .

11- استخدام عبارات أو إشـارات أو معان بـذيئة أو خارجة عن الذوق العام أو تتسم بالسوقـيـة وعدم مراعاة الحصافة والذوق عند استخدام الألفاظ المقترنة اقتراناً وثيقاً بـالحياة الجنسـية أو الخطيئة الجنسية.

12- عدم مراعاة قدسية الزواج والقيم والمثل العليا أو عرض مشاهد تتنافى مع الاحترام الواجب للوالدين ما لم يقصد بها الموعظة الحسنة.

13- عرض الجريمة بطريقة تثير العطف أو تغرى بالتقليد وتضفى هالةً من البطولة على المجرم أو تهون من ارتكاب الفعل الإجرامى والتقليل من خطورته على المجتمع بحيث يوحي بـالمحاكاة . ١٤- عرض جرائم الانتقام والأخذ بالثأر بطريقة تدعو إلى تبريرها.

15- عرض مناظر القتل أو الضرب أو التعذيب أو القسـوة عموماً بطريقـة وحشـية مفصلة واسـتخدام الرعب لمجرد الرعب وإخافة الجمهور أو بما يمكن أن يصدم المشاهد.

16- عرض الانتحار بوصفه حلاً معقولاً لمشاكل الإنسانية.

17- عرض الحقائق التاريخية وخاصة ما يتعلق منها بالشـخصيات الوطنية بطريقة مزيفة أو مشوهة .

18- التعريض بدولة أجنبية أو بشعب تربطهما علاقـات صداقـة بجمهورية مصر العربيـة وبالشـعب المصرى ما لم يكن ذلك ضرورياً لتقديم تحليل تاريخي يقتضيه سياق الموضوع .

19- عدم عرض أي موضوعات تمثل جنساً بشرياً أو شعباً معيناً على نحو يعرضه للهزأ والسـخرية إلا إذا كان ذلك ضروريا لإحـداث إنطباع إيجابي لغاية محددة مثل مناهضة التفرقة العنصرية.

20 - عرض المشكلات الاجتماعية بطريقة تدعو إلى اليأس والقنوط وإثارة الخواطر أو خلق نعرات طبقية أو طائفية أو الإخلال بالوحـدة الوطنية.

ويستطيع القارئ أن يكتشـف أنه في ظل هذه المحاذير الرقابـية وما تتضمنه من عبارات مطاطة يكشف عن أن المشرع في حقيقة الأمر قد قيد المبدعين السينمائيين دائمـاً بقيود شديده وغير منطقية تحمل على الاعتقاد بأن فن السـينما من وجهة نظر المشـرع المصرى هو نوع من أنواع التعبئة الجماهيرية وليس نوعاً من أنواع الفن .

وتعاقب مادة ١٥ من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الأشرطة السـينمائية ولوحـات الفانوس السحـرى والأغاني والمسرحيات والمنولوجات والإسـطوانات وأشـرطة التسـجيل الصوتية، والمعدلة بالقانون رقم ٣٨ لسـنة ١٩٩٢ كل من خالف أحكام المادة ٢ من هذا القانون بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسـة آلاف جنيه ولا تزيد على عشـرة آلاف جنيه ، أو باحدى هاتين العقوبتين، ولا يجوز وقـف تنفيذ عقوبـة الغرامة كما تعاقب المادة ١٦ المعدلة بالقانون ٣٨ لسنة ١٩٩٢ على مخالفة أحكام المواد ٧ و ٨ و ٨ مكرر و ١٨ مكرراً بالحبس مدة لا تزيد على سـنة وبغرامة لا تقل عن ألفي جنيه . أو باحدي هاتين العقوبـتين ويترتب على الحكم بالإدانة لمخالفة أحكام المادة ٨ اعتبار الترخيص ملغياً.

والمادة ٢ المشار إليها في المادة ١٥ من القانون هي الخاصة بمنع تصوير الأشرطة السينمائية أو تسـجيل المسرحـيات أو الأغاني أو عرض الأشرطة السينمائية أو تأدية المسرحيات أو إذاعة أياً من ذلك أو بيعة أو تصديره بغير موافقة وزارة الثقافة والإرشاد القومي، أما المواد ٧ و ٨ و ٨ مكرر المنصوص عليهم في المادة ١٦ فهم خاصين بـإجراء أية تعديلات في المصنف دون موافقة الوزارة أو عدم استبعاد ما قـررت الوزارة استبـعاده من المصنف أو عدم طبـع رقـم الترخيص على المصنف.

فيلم المهاجر

ويلاحظ مدى قسوة العقوبات المنصوص عليها في القانون والتي تصل إلى الحبس عامين كاملين في بـعض الحالات، وهو الأمر الذى يفصح عن رغبة المشرع في إحكام سيطرته على ذلك النوع من الفن وتكبيله بقيود تحد من حريته في التعبير.

ويمكن تبيان الدور السلبي الذي يلعبه القـضاء في بخصوصي حـرية الأبداع عن طريق السينما والذي ظل سائداً حتى الآن من واقعة قديمة نسبياً حـدثت في عام ١٩٧٧ ولكنها ظلت تلقـى ظلالاً على عمل الرقابة منذ ذلك الحين وربما حتى اليوم ، وهي الواقعة الخاصة بإحـالة ١٥ رقيبة ورقيب من بينهم مدير الرقابة على المصنفات الفنية السيدة اعتدال ممتاز إلى المحكمة التأديبية لسماحهم بعرض فيلم المذنبـون من إخراج المخرج سعيد مرزوق، والفيلم حاز على جائزة وزارة الثقافة كأحسـن فيلم مصرى عرض عام ١٩٧٦ على أن ذلك لم يمنع وزارة الثقافة من إحالة ١٥ رقيب ورقيبة إلى النيابة الإدارية بـتهمة إجازة عرض الفيلم وتصديره، وقد أحالت النيابة الإدارية هؤلاء الرقباء إلى المحكمة الإدارية المختصة بمحاكمة العاملين في مسـتوى الإدارة العليا والتي حكمت في عام ١٩٨٢ بإدانة الرقباء جميعاً في القضية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٧، وكان الاتهام الموجه إليهم وفقاً لنص قـرار الاتهام هو أنهم " وافقوا كلاً في حـدود اختصاصه على الترخيص بـعرض فيلم المذنبـون عرضا عاما في الداخل رغم ما انطوي عليه من مخالفات صارخة تمس الآداب العامة والقطاع العام وتنال من قيم المجتمع الدينية والروحية بما تحمله في طياتها من دعوة سافرة لنشر الفسـاد والحض على الرزيلة فضلاً عن عدم احترام الدين بما له من قدسية واحـترام الأمر الذي من شأنه الإساءة إلى المجتمع والحط من قدره وإظهاره في



صورة مشبوهة وتصويره على أنه مجتمع استشرت فيه كل مظاهر الانحلال". (٦).

ويمكن القول إن محكمة القضاء الإدارى وحتى اليوم تسير على عدد من المبادئ من أهمها إعطاء دور واسع للأزهر فى الرقابة على المصنفات السمعية والسمعية والبصرية ، وقال فى فتوى شهيرة صدرت من الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع إنه " منذ أن انتظمت الجماعة المصرية فى دولة ذات دستور منظم لوجودها كشخص معنوي عام وكأبنية وهياكل تنظيمية، حرصت الدساتير الوضعية بعامة على النص على أن الإسلام هو دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية، وتتابع وجود هذا النص فى دساتيرها المتغيرة عبر مراحل التاريخ الدستورى الحديث .... وهذا يظهر أن الإسلام ومبادئه وقيمه إنما يتخلل النظام العام والآداب، وهو كذلك مما تضمنه الصالح العليا للدولة حسب الصيغة التى أقام بها قانون الرقابة على المصنفات ركن الغاية فى القرار الصادر بشأن الترخيص بأى من هذه المصنفات، واستطردت الفتوى لتقول أن سلطة تقدير الشأن الإسلامى فى المصنفات الفنية هى للأزهر الشريف وهيئاته وإدارته، وأن رأيه فى هذا الشأن يكون ملزماً للجهات التى نيط بها إصدار قرارات الترخيص للمصنفات السمعية والسمعية البصرية (٧). فضلاً عن اعتبار السخط على المصنف الفنى فى المجتمع أو الاستياء منه بعد الترخيص بعرضة يعتبر سبباً جديداً يبيح سحب ترخيص الفيلم(٨)

وهكذا يمكن القول ببساطة أنه لا القانون ولا تطبيقات القضاء تؤمن بحرية التعبير عن طريق السينما أو المسرح، ويساعدها فى ذلك فكرا مجتمعياً منغلقاً ينعكس على أحكام القضاء ويجد صداه قبل ذلك فى التشريع .

على أن الرقابة على الإبداع المصرى لا تأتى دائماً من السلطة التنفيذية المصرين فالمملكة العربية السعودية فرضت هى أيضاً رؤيتها المقيده لحرية التعبير عن طريق السينما على المصرين الذين أصبحوا يرغبون فى بيع حقوق عرض أفلامهم هناك، وقد تضمنت القائمة ٣٢ محوراً رقابياً نعرض الآتى : (٩)

1 – عدم وضع الممثلين سلاسل ذهبية أو غيرها فى رقابهم وأيديهم .
2 – منع التدخين بكافة صوره.
3 – الحرص على الإحتشام فى ملابس السيدات .
4 – عدم القسم بغير الله.
5 – عدم احتضان الممثل للممثلة.
6 – تلافى مشاهد لقاء ممثل وممثلة على السرير.
7 – منع الرقص بكافة أنواعه.
8 – تلافى تصوير مشاهد على البلاج ومنع ظهور ملابس البحر.
9 – تلافى ظهور الخمر أو شربها.
10 – التقيد بالملاحظات الواردة على النص .
11 – عدم التعرض للأديان .

سعد الدين وهبه



12 – عدم التهكم على علماء ورجال الدين .
13 – عدم التعرض للأنظمة السياسية بمختلف أنواعها .

ويمكن القول إن الأمر فى المسرح لم يكن بأفضل حالا من السينما، وقد أورد الدكتور سيد على إسماعيل فى كتابه القيم " الرقابة والمسرح المرفوض " من ١٩٢٣ إلى ١٩٨٨ قائمة بالمسرحيات التى رفضت رقابيا فى الفترة ١٩٦٧ وحتى ١٩٨٨/١٢/١٢ وضمت القائمة ٢٣ مسرحية، فضلا عن ٣٣ مسرحية أخرى ضمتها قائمة المسرحيات التى جرى الصراع حولها حتى صرح بعرضها فى الفترة من أغسطس ١٩٦٢ وحتى ديسمبر ١٩٨٨ ، والمسرحيات كانت لأسماء شهيرة مثل سعد الدين وهبة وعلى سالم وفايز حلاوة وصالح مرسى وعبد العزيز حمودة وصلاح جاهين وصلاح عبد الصبور ومصطفى محمود، ونجيب سرور وعصام الجمبلاطي، وسيد حجاب وسعد الله ونوس، ووحيد حامد وغيرهم .(١٠)

ولا تخضع الأفلام السينمائية فقط للإدارة المركزية للرقابة على المصنفات السمعية والسمعية البصرية " والتى تنتمى من الناحية الإدارية والقانونية إلى وزارة الثقافة وينظمها القرار الوزارى رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٠ بتنظيم الإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية وتحديد اختصاصاتها، ولكنها تخضع أيضاً لرقابة وزارة الداخلية والدفاع إن كان موضوع الفيلم يتعرض بشكل أو بآخر لعمل هاتين الوزارتين أو لأي من موظفيهما، كما يتعرض الفيلم السينمائى أو المسرحية إلى رقابة الأزهر فيما يخص الشأن الديني الإسلامي، وقد يستطلع رأي الكنيسة فيما يتعلق بالعقيدة المسيحية، وهكذا تتعدد الجهات الرقابية التى تعمل كلاً منهما وجهة نظرها فى المصنف الفني وهي وجهة نظر ترمي إلى حجب السلبيات، أو فرض رؤية معتقدية معينة على المبدع.

الهوامش:

(1) لمزيد من المعلومات حول تاريخ الرقابة على المسرح والسينما فى مصر يمكن مراجعة سمير فريد، تاريخ الرقابة على السينما فى مصر – الناشر المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة ٢٠٠٠

(2) المرجع نفسه.

(3) المرجع نفسه .

(4) يمكن مراجعة سمير فريد مرجع سابق الإشارة إليه ص ٢٢ – ٢٥ وهو ينقل أيضاً نصوصاً مشابهة عن أحمد بدرخان المخرج المعروف وفن كتابة " السينما " .

(5) أنظر سمير فريد ، ص ٢٢ – ٢٥ تاريخ الرقابة على السينما فى مصر " الناشر : المكتب المصرى لتوزيع المطبوعات ، القاهرة ٢٠٠٠

(6) يمكن مراجعة قرار الإتهام كاملاً فى ملف القضية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٧ ، وقد نشره سمير فريد فى تاريخ الرقابة على السينما فى مصر – مرجع سابق – ٨٤ وما بعدها.

(7) فتوى الجمعية العمومية رقم ٢١٢ بتاريخ ١٠ / ٢ / ١٩٩٤ – ولمزيد من المعلومات عن تلك الفتوى وما أثارته يمكن مراجعة – نجاد البرعي – محرر – حرية الفكر والعقيدة قيود وإشكاليات – الجزء الثاني – رقابة الأزهر على المصنفات السمعية والسمعية البصرية – المنظمة المصرية لحقوق الإنسان – القاهرة ١٩٩٤ .

(8) محكمة القضاء الإدارى فى ١٤ / ١ / ١٩٦٨ القضية ٥٥٦٩ السنة ٣٧، حكم غير منشور .

(9) سعيد شعيب – جريدة العربى – ٨ نوفمبر ١٩٩٣ .

(10) د . سيد على إسماعيل، " الرقابة والمسرح المرفوض ١٩٢٣ – ١٩٨٨ " ، القاهرة – الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٩٧ – من ص ٤٠٢ : ٤٠٣ ، ويمكن مراجعة توصيات المؤلف لتحسين عملية الرقابة ص ٤٢٢.



شهادة من رقيب مستنير

مصطفى درويش

" الموانع الرقابية تقتل حرية الإبداع والجهل بالفن يفرز نماذج مثل " حين ميسرة " تتاجر بالجنس والدين

الناقد السينمائي " مصطفى درويش " يعتبر واحداً من أقدم النقاد والسينمائيين الذين ترأسوا جهاز الرقابة على المصنفات الفنية بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ ، ولذلك فهو يطالب بضرورة التخلص من القيود الرقابية والتي باتت تشوه حركة الإبداع الفني والسينمائي..

" مصطفى درويش " قال : المشكلة ليست في القوانين الرقابية، بل في كيفية التحرر منها .. وهذه القوانين لم تلغ من الكثير من الدول، إلا أن البعض منها نجح في التحرر من تلك القوانين، وأما ذلك تمت محاصرة السينما المصرية بقوانين الرقابة، وهو ما أدي إلى أن الأفلام المصرية التي تشارك في مهرجانات دولية لا تحصد الجوائز إلا القليل منها وفي المهرجانات السينمائية المقامة في البلدان العربية، والسبب في ذلك عبودية السينما لقانون الرقيب ..

ويري " مصطفي درويش" أن هناك ثلاثة موانع تقتل أي عمل ناضج حر متمثلة في الدين والجنس والسياسة .. وإذا استطعنا تجاوز هذه الموانع فإن الثقافة الرقابية الموجودة لدى صناع السينما تجعلها مسخاً ليس له علاقة بالفن.. والدليل على ذلك الأفلام: " هي فوضي " و " حين ميسرة " و " دكان شحاتة " فهذه الأفلام بعيدة عن الإبداع واعتمدت على فكرة المتاجرة بالجنس والسياسة والذى بدأ بشكل مبتذل لا علاقة له بالواقع حيث إن صناعه لم يستطيعوا التعامل مع المحاذير المعروفة بالشكل الهادف ..

وبعد مرور ما يقرب من خمسين عام منذ أن كان " مصطفي درويش " رئيساً للرقابة ، فإنه يرى وجود حالة من "اللخبطة والتلطيش" تعيشها السينما المصرية، بسبب القوانين الرقابية العقيمة التي لم تتغير ولم تعدل ، والتي لو تم عدلت فإن تعديلها سيكون للأسوأ ، نظراً لأنها وليدة وخلقت في فترة محرومة من التعبير عن حرية الإبداع ..

" هانى جرجس فوزى " : الرقابة تعاني من حالة رعب .. لكن الغاؤها المفاجئ قد يسبب ارتباك

على أبو شادي رجل مدعي وغير مستنير كما يشيع عن نفسه



هاني جرجس

منذ أن كان يمارس عمله كمنتج، فإن " هاني جرجس فوزي " اعتاد علي خوض معاركه مع الرقابة .. حيث بات من أشهر المنتجين والمخرجين الذين توضع أسماؤهم في القائمة الرقابية السوداء .. ومن أشهر أفلامه التي خاض بها معارك عدة مع الرقابة والرقابات المتعددة هو فيلم " بحب السيما " الذي قام بتأليفه وأخرجه شقيقه " أسامة فوزي " وقام ببطولته " ليلى علوى " و " محمود حميدة " عام ٢٠٠١ ، وسبقه فيلم " ظاظا رئيس جمهورية " وصولاً إلى فيلم " بدون رقابة " والذى يعتبر أول تجاربه في مجال الإخراج السينمائي والذى عرض في موسم الصيف الماضي، ودخل في معركة طاحنة مع الرقابة..

" هاني جرجس فوزي " أكد على موافقته علي إلغاء قانون الرقابة، ولكن بشكل تدريجي، بشرط إلا يكون الإلغاء بشكل مفاجئ أو مرة واحدة معللاً ذلك بقوله: الإلغاء المفاجئ للرقابة قد يسبب حالة من الارتباك، مثلما حدث في الصحافة .. لدرجة جعلت بعض الصحف يقوم بسب واهانة رئيس الجمهورية من منطلق الحرية التي أصبحوا يتمتعون بها .. ولو قمنا بإلغاء الرقابة بشكل مفاجئ، فسوف نجد أفلام بورنو تعرض في دور العرض السينمائية ، وذلك لأن الجمهور والسينمائين محرومون من تلك النوعية وسوف تظهر أفلاماً تحمل كما كبيراً من الفحاحة في الدين والجنس والسياسة.

وما رأيك في تعامل جهاز الرقابة مع أفلام مثل التي تقدمها..؟

الهم الأول والأخير لدي الرقباء ، هو نجاحهم في إلغاء وحذف أكبر قدرة من المشاهد، حيث يتعاملون مع الفيلم مثل الجزارين، وليس بمنطق الرقيب الواعي..

منذ سنوات طويلة لم تكن هناك معارك مستمرة بين الرقابة وصناع والأفلام، لكن في السنوات القليلة الماضية أصبحت الرقابة تتعامل بمنطق الذبح ..

هل يرجع ذلك إلى وجود رقابات أخرى مثل الكنيسة والأزهر والجهات السيادية، إلى جانب جهاز الرقابة ذاته..؟

أتفق معك بشكل كبير، وأعتقد أن ما ابتدع الرقابات الأخرى المتعددة، كان مدكور ثابت منذ توليه منصب رئيس الرقابة على المصنفات الفنية .. حيث كان أول من أصر على عرض فيلم " بحب السيما " على الكنيسة لكي يأخذ قراراً إما بالرفض أو بالقبول .. وكان قد أخبرني وقتها إلى بأنه لا يستطيع إعطاء تصريح لعرض الفيلم قبل موافقة الكنيسة .. وقتها رفضت عرض الفيلم على الكنيسة، وطلبت منه اعطاء رأيه على الفيلم كرقيب وسينمائي..

وما رأيك في عرض الأفلام على جهات رقابية وسيادية مختلفة؟

عرض الأفلام على جهات رقابية أخري، هو طريقة غير مباشرة لكي يلغي رئيس الرقابة والمراقبون مسئوليتهم تجاه أي فيلم..

وكيف تصف حال وشكل الرقابة في الوقت الحالي.. ؟

للأسف الشديد فإن الرقابة تعاني من حالة رعشة ورعب ، خاصةً في ظل موجة التدين المتفشي.



فيلم بحب السيما

ومتى ينصلح حال الرقابة .. في رأيك ؟

عندما يصبح رئيسها واحداً من السينمائيين والفنانين الذين يحملون قدراً كبيراً من التحرر والوعي في عقولهم مثل " على بدرخان " و " محمود ياسين " و " نور الشريف " ، وليس شخصاً مدعياً ومنافقاً مثل " على أبو شادي " الرئيس الحالي على الرقابة على المصنفات الفنية .. الرقابة لم تعد تعترض فقط على مشاهد الجنس، بل أصبح الأمر متعلقاً بالأمور الدينية والسياسية..!

نعم وأهم من اعتراض الرقابة على المشاهد الجنسية والتي يعتبروها خارجة، هي أن يعدوا رقابتهم عن الدين ..



فيلم بدون رقابة

تعمية مصـــــر..

الـــرقابة طـــويلة المـــدى وفهـــم الصـــور

* بقلم : ياسر علوان

"أهم قرار سياسي يمكنك اتخاذه هو توجيه عيون البشر لما تريدهم أن يروه .. بمعنى آخر، إن ما تعرضه للبشر يومياً وباستمرار هو أمر سياسي .. وما من سبيل أقوى في تشكيل عقل الإنسان من أن تثبت له يومياً أنه لا مجال للتغيير"

ويم ويندرز، فعل الرؤية



قبل أن أسعى إلى طرح أفكاري دعونا نقوم بتجربة بسيطة . انظروا إلى الصورة أعلاه . ماذا تعني بالنسبة لكم ؟ لقـــد التقـــطت هذه الصورة في الســـيدة زينب في عام ٢٠٠١ وقـــد أطلعت عليها أصدقائي ومعارفي وأساتذةً وطلابـــاً في الجامعة الأمريكية وجامعة القـــاهرة وآخرين كثيرين في مصر والخارج. وقـــد كان رد فعل المصريين، بما يشبـــه الإجماع ، أن شـــعروا بـــالخجل والغضب فالمصريون يغضبون مني لكشفي الفقر العميق – لدرجة الإحراج – في بلادهم . بل ويشير رد فعلهم إلى أنني بذلت جهداً كبيراً لأصور ظاهرة شديدة الندرة. مع ذلك ، فإن أي شخص يلم بالقليل من المعلومات الأساسية عن مصر يعلم أن هذه الصور لا تـــسيء تمثيل الوضع الاجتماعي والاقتصادي في البلاد. ورغم إنني لم أدع أبداً أن هذه الصورة تمثل المجتمع المصري، إلا أنني تلقـــيت (بســـبب هذه الصورة) التهديدات والإهانات في أسوأ الأحوال والتعبير المفرط عن عدم الرضا في أحسنها. حين كنت ألتقـــط هذه الصورة دفعني بوقاحة رجل غاضب، وقال لي أن التصوير ممنوع هنا. لقـــد كان يسعى إلى حماية صورة مصر التي شعر أنني بشكل ما أهينها. لقـــد تصـــرف وكأنه عين نفســه وصـــياً على صورة مصـــــر المقدسة (وسوف أعود لاحقا لرد الفعل هذا) .

الأمر الملفت للانتباه هنا هو هذا القدر من شبه الإجماع في رد الفعل تجاه هذه الصورة من قبـــل أشـــخاص من طبقـــات اجتماعية، ومستويات تعليمية ومهنية بل ومن أصول جغرافية مختلفة في مصر – إنهم أشخاص يكادون لا يتفقون على أغلب الأمور فيما بـــينهم إنهم في العادة يرفضون تفسيري لهذه الصورة وللأسباب التي دفعتني إلى التقاطها لكنني سوف أطرح ذلك هنا بغرض المناقشة : حـــيث يرى .الجمهور المصرى قذارة وفقراً، أرى جمالاً وإبداعاً، المصريون يشعرون بالغضب والخجل، لكنني أشعر بالتقدير والاحترام ، إنني، في هذه اللقطة البسيطة، أرى رغبـــة في الحياة ، وفطنة شعبـــية في تنفيذها وإبداعاً في تنفيذها بأناقة.

لكن محاولة إقناع الجمهور المصري بجمال هذه اللقـــطة هو أشبـــه بمحاولة إقناع الشعب الأمريكي بأن الإنســـان العربي العادي ليس إرهابياً. كيف يمكن وصف هذه اللقطة بـــالجمال؟ بالطبـــع هناك خواص شكلية وتقنية تجعلها كذلك، لكنني سوف أقتصر هنا على مناقشة موضوعها فحسب إنه كرسي خشبي من كراسي القـــهوة تحول إلى كرسي حلاق بـــعد إضافة مســـند للرأس إليه . كذلك وضعت وسادة على الكرسى لكي تجعله أكثر راحة للعميل ولكي تميزه عن باقي كراسي القهوة . كما علقت على الحائط خمس صور ومرآة ، الأمر الذى لم يكن ســـهلاً بالقـــطع نظراً لخلفية المكان . كذلك علقت صورة رجل وأخرى لقبة الصخرة في القـــدس على أرضية تخفي عمداً البنـــاء الطوبي وراءها لتفصلهما عن خشـــونة الحائط . إن أياً من هذه الأمور لم يكن ضرورياً ليتمكن الحلاق مـــن القيام بعمله، لكنه بذل من الوقت والجهد ليخلق هذا الديكور . ما يحتاجه في عمله هو المقص والموســـي وكريم الحلاقـــة " وكولونيا الشبراويشي " وأدوات أخرى وضعها كلها على رف مؤقت، هو الآخر من بنات أفكار واختراع حلاقنا . في أحد جانبي هذه اللقطة نجد مكنسة مستندة إلى الحائط من المؤكد أنه إذا اقتصرت رغبـــة حلاقنا على حلاقة الذقون وقص الشعر لكان بإمكانه أن يفعل ذلك بقدر أكبر من السـهولة – دون ان يبذل جهداً ووقتاً في بناء ما يشبه دكانا للحلاقة على أحد الأرصفة بجوار المذبح القديم في الســـيدة زينب.

إن جمال اللقطة – والصورة – يكمن في الجهد المبـــذول من أجل خلق مساحة عمل منظمة ومزينة من لاشئ تقريباً إنها مهمة بسيطة من ترتيب الديكور الداخلي (في هذه الحالة الخارجـــي) أنتجـــت فضاءاً مبتكراً ، بل ويمكن أن نقـــول شـــخصيا، يعلن عن نفســـه بأسلوب شعبي، ذكي ومرلي. هذا الجهد يعكس رغبـــة في الحياة : قدرة على الابتكار ورغبـــة في العمل والعمل الإبـــداعي. إن خلق شيء من لا شيء هو أمر يحتاج إلى الابـــتكار والخيال . من الواضح بالنسبة لي أن هذا الحلاق يهتم بـــعمله ، وهي صفة نادرة في مصر اليوم، حيث هم غالبية البشر أن يقوموا بأقـــل جهد ممكن في عمل الأشياء . وعلى حين يرى الجمهور المصري في هذه الصورة الفقـــر المادي والفعلي – ولا أجد سببـــا لإنكار ذلك – إلا أنه في ذات الوقت يتجاهل أو غير قادر على رؤية المعنى الأكثر عمقاً وراء تلك التفاصيل. لو أن هذه الصورة كانت قـــصيدة، لكانت غنائية ثناء وإجلال لتلك الصفات الجديرة بالإعجاب لذلك الحلاق وبشـــر آخرين يكدون من أجل العيش في هذا البلد بالاعتماد على فطنتهم وحدها.



مع ذلك، فإنني لا أدعي أن تفسير أغلبية المصريين لصورتي هذه هو تفسير ينقصه الإخلاص، بل إنني أعتقد حقيقة أن ردود فعلهم تنبع تماما من القلب. لكن سؤالي هو : لماذا يرى المصريون في صورتي شيئاً يكشف أمراً سلبياً بهذه الدرجة عن بلادهم ؟ فالصور، في آخر الأمر، ليس لها تفسيرات مطلقة أو نهائية . فلا التقاطها ولا رؤيتها يحصلان في الفراغ، بل ينبع معناها من الثقافة المحيطة برؤيتها. لماذا إذا هذا التفاوت الشديد للغاية؟

دعونا نتأمل معاً في بعض النقاط الاساسية ١ - يقتصر تعليم التصوير في مصر فقط على كلية الفنون التطبيقية بجامعة حلوان وقسم الإعلام في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ولا يدرس في أي منهما باعتباره أحد أشكال الفن - ٢ - إجمالي عدد الطلاب في كلية الفنون التطبيقية قليل جداً (أي عدد الأفراد الذين يحصلون على تدريب بصرى) - ٣ - أما عدد النخبة التي تمتهن الفن فعددها أقل . حيث النقاط ١ و ٢ و ٣ هي حقائق صحيحة يصبح من الممكن أن نستنتج أن الثقافة البصرية التي أحاطت بالمصريين خلال العقود الثلاثة الأخيرة (على الأقل) اقتصرت على الإعلام المحكوم من قبل الدولة - تليفزيون الدولة والجرائد والمجلات الرسمية وشبه الرسمية تلك هي مدرسة مصر للمعرفة البصرية.

أن نقول إن ذلك الإعلام يمارس الرقابة الشديدة فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هو أمر بديهي . هذا المقال لا يتسع لمناقشة آليات تلك الرقابة، لكنني أود التركيز على النتائج طويلة المدي لتلك الرقابة، حيث أنني أعتقد أن قراءة وفهم الصور (التي هي أكثر أشكال الإعلام تأثيراً) هو أمر شديد الضرورة اليوم . في عالم اليوم أصبح محو الأمية يعني ثلاثة أشياء : معرفة القراءة والكتابة واستخدام الكمبيوتر والإنترنت ، وقراءة الصور .

رغم إن إحصائيات البنك الدولي تشير إلى نمو الاقتصاد المصري بمعدل يبلغ ٤,٥ % في المتوسط في السنوات العشر الأخيرة، إلا أن هناك بعض المؤشرات الخطيرة الجديرة بأن توضع في الاعتبار على سبيل المثال ، طبقا لتقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٨ ، فإن ٤٣,٩ % من المصريين يعيشون على أقل من دولارين (١١ جنيها مصرياً) يومياً، و ٢٩ % على الأقل من المصريين لا زالوا أميين حتى اليوم . كما أن نفس التقرير يضع مصر في المرتبة الـ ١١٢ ضمن ١٧٧ بلداً من حيث " جودة الحياة " وهناك الكثير من الاحصائيات الأخرى التي يمكن الرجوع إليها لكشف مدى التردي الفعلي للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بل إن الكثيرين من المصريين يحاولون مغادرة البلاد بحثاً عن فرص أفضل في الخارج، بل إن بعضهم يخاطر بحياته محاولاً اجتياز الحدود بشكل غير قانوني.

دعونا الآن نعود إلى ذلك الرجل الذي حاول منعي من التقاط الصورة أعلاه . لو أن هذه اللقطة تصور حالة منتشرة كما تشير الإحصائيات سالفة الذكر، لماذا إذا منعي من تصويرها؟ لماذا الحول دون تسجيل ما هو شديد الوضوح والانتشار ! الإجابة على ذلك بسيطة : لقد نجح الإعلام المصري بامتياز في تعمية السكان عما هو واضح من حولهم . لقد اتبع الإعلام المحلي نصيحة ويم ويندرز الممتازة التي أشرت إليها سابقا .

إن عرض الصور ذاتها على البشر يوماً تلو الآخر، سنة تلو الأخرى على مدى عشر أو عشرين أو ثلاثين عاما، فإن هؤلاء البشر سوف يعتقدون أن ١ - ما يشاهدونه هو الأمر الوحيد الجدير بالرؤية ، و ٢ - أنه لايوجد هناك ما يستحق الرؤية دون ذلك . بل إن كل ما عدا ذلك يصبح أقل " طبيعية " أو " حقيقية " وإذا لم تتغير الصور لسنوات وسنوات ، فإن الأمر سوف يبدو وكأن العالم نفسه لا يتغير أيضا ذلك هو الفرق الهائل بين الواقع (العالم كما هو) وبين التمثيل (التصوير) ، فالتصوير يمكن أن يلوي الحقيقة بأكثر من طريقة ، بل يمكنه أن يلويها تماماً . إن التكرار وحده له قوة جبارة .

السبب الثاني وراء نجاح الإعلام في تعمية البشر بهذا القدر هو القضاء التام على إمكانية أي استخدام دقيق أو حاذق للصور، وذلك من خلال معادلة جعلت جودة الصورة مساوية لمحتواها . فالموضوع الجيد يساوي صورة جيدة والموضوع السيئ يساوي صورة سيئة ، حيث الإعلام الرسمي هو وحده المسئول عن تعريف ما هو " جيد " وما هو " سيئ " فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للموضوع . إن ذلك هو أكثر استخدام للصورة ابتذالاً على الإطلاق ، لكنه نجح بالدرجة التي جعلت البشر يتصرفون وكأنهم عينوا أنفسهم رجالاً للشرطة مدافعين عن صورة مصر الرسمية - إنهم ذات البشر الذين يعانون يومياً من فساد الحكومة وعدم كفاءتها، وقلة فرص العمل والأجور التي لا تكاد تكفي للعيش وظروف العمل المزرية وانحطاط نظم الرعاية الصحية العامة والتعليم.

إن الابتذال البصرى واللفظي هو بمثابة السم الذي يقتل الخيال ويقضي تدريجياً على قدرة البشر على التعبير عن أنفسهم. إنه يبلد أذهاننا ويأكل عقولنا ورغم ما للإنترنت والقنوات الفضائية من تأثير إيجابي على الثقافة المرئية في مصر، إلا أن الطريق لايزال طويلاً ذلك. أنه طالما بقي المصريون غير راغبين في التأمل في الصور التي يشاهدونها في كل يوم، والتأمل في من التقط تلك الصور وكيف تم التقاطها ولأي غرض ، فإن رد فعلهم لها سوف يبقى مبتذلاً . التكرار يعلم الشطار.

" درية شريف الديف " :

الحالة الرقابية باتت افضل من فترة رئاستي للرقابة


درية شريف الدين

رغم تجربتها القصيرة في توليها منصب رئيس الرقابة على المصنفات الفنية، إلا أن "درية شريف الدين" ترى أن فترة رئاستها للرقابة على مدار عام واحد فقط ١٩٩٥ كانت فقد كانت الرقابة تمر بفترة سيئة، خاصة في ظل وجود مناخ ردئ متمثل في كم هائل من الإنتاج السينمائي المتردي. وأمام ذلك فقد كانت ترغب في أن تخرج بالسينما بعيدا عن الرقابة من خلال هامش الحرية، والتي كانت تعتقد وقتها أنها سوف تتسع ولو بجزء بسيط وصغير منه ، الأمر الذى اجبرها على تقديم استقالتها بعد عام واحد بسبب تدخل وزير الثقافة " فاروق حسني " في القرارات التي كانت تأخذها..

وتؤكد " درية شريف الدين " علي أن هناك الكثير من صناع الأفلام من مخرجين ومؤلفين ومنتجين يريدون أن تظل الرقابة كما هي، لأنهم لا يستطيعون إيجاد إنتاج سينمائي جيد يخرج للناس دون التحجج دوماً من أن الرقابة هي المتهم الأول في افساد العمل..

" درية " قالت أن المحظورات الجنسية غير معمول بها في مصر، لأنه لا يوجد لدينا كيان يستطيع عمل فيلم هادف يحتوى على مشاهد جنسية وأنها قد تستغل بشكل آخر كما هو الآن في الفيديو كليب.. وفيما يتعلق بالمحظور الديني فإن مصر غير قادرة على إنتاج فيلم ديني منذ ٤٠ سنة لأن ذلك أصبح مرتبط بحملات التطرف الموجودة والنظرة العاجزة للدين إضافة إلى حالات التدين التي باتت متفشية في المجتمع المصرى في السنوات الأخيرة . كما أن الكنيسة أصبح لديها جرأة حيث أصبحت تسمح بإنتاج أفلام تظهر فيها شخصيات دينية، على عكس الأزهر الذي لا يزال مصر على عدم ظهور أى من الشخصيات الدينية..



نصوصه تحترف فضح مخططات القوى الأصولية

أبو العلا السلاموني : أعطوني مستحقاتي المالية عن عرض خافوا من ظهوره على المسرح

محمد أبو العلا السلاموني أحد أبرز مؤلفي المسرح المصري قدمت أعماله منذ نهاية السبعينيات ولا تزال تقدم إلى الآن بنجاح كبير لكنه فوجيء بوقف بروفات مسرحيته الجديدة " الحادثة ١١ سبتمبر " على مسارح الدولة .

السلاموني يؤكد أن مسرحيته تقدم رسالة مهمة للمجتمع بأن الجماعات الإسلامية الموجودة في مصر والعالم كله ، من صنع المخابرات الأمريكية ، لافتاً إلى أنه لا يعرف سبب غضب مديري المسرحيين من موضوع المسرحية، وأكد أن كل مسئولي المسرح بمن فيهم أشرف زكي رئيس البيت الفني للمسرح تضامنوا لوقف العرض، بالرغم من أن الرقابة أجازت المسرحية دون أي اشتراطات منها

ومن اللافت للنظر أنه قد سبق وأوقف للمؤلف "أبو العلا السلاموني" مسرحيات سيف الله وأمير الحشاشين بعد انتهاء بروفاتهما بسبب جرأتها، وبعدهما مسرحية أمير البلاط للسبب نفسه :

هنا شهادة للسلاموني عن تجربته الأخيرة

" نفي المؤلف المسرحي محمد أبو العلا السلاموني تعرضه لأي مشاكل مع الرقابة على مدار حياته وأكد أن الرقابة ليست متعسفة كما يتوهم البعض ولكن في الغالب يواجه تعسفاً من إدارة المسرح نفسها حيث قال عن ذلك مؤكداً :

مسرحية " الحادثة ١١ سبتمبر " ليست العمل الوحيد لي الذى يواجه أزمة مع إدارة المسرح وإنما تعرضت لهذه الأزمات كثيراً مع أكثر من عرض، منها مثلاً مسرحية " أمير الحشاشين " عام ١٩٩٥ ووقتها كان سيخرجها الراحل سعد أردش وكانت البطولة لعبد المنعم مدبولي ومحمد الدفراوي وبالفعل قمنا بعمل البروفات استعداداً لافتتاح المسرحية على مسرح السلام لكن مدير المسرح في ذلك الوقت طالب بوقف البروفات وإلغاء العرض بحجة أن المسرحية تهاجم الجماعات المتطرفة وقال إنه يخشى على مسرحه من الهجوم ، وتوقفت المسرحية لهذا السبب رضوخاً لمخاوف مدير المسرح، وفي سنة ١٩٩٠ توقف لي أيضا عرض " اللميم بأربعة " وهذه المرة كان بمسرح القطاع الخاص " جلال الشرقاوي " وقمنا أيضا بعمل البروفات وكان أبطالها نور الشريف ونورا ومحمود الجندي، كانت فكرتها تدور حول سرقة أموال مصر عن طريق الجماعات المتطرفة، وللأسف تعرض المسرح والممثلون لتهديدات من هذه الجماعات لإيقاف العرض وخشي جلال الشرقاوى على مسرحه وأوقف المسرحية، هناك عرض آخر توقف أيضا ليلة الافتتاح وهو عرض " سيف الله " على مسرح الطليعة كان عن خالد ابن الوليد ولرفض البعض ظهوره على خشبة المسرح رضخ المدير إلى التهديدات وأوقف المسرحية يوم الإفتتاح ، أما بالنسبة للعرض الحالي " الحادثة ١١ سبتمبر " فرغم كل ما حدث ورغم جلسات الصلح التي تمت بيني وبين مدير القومي، ثم بيني وبين مدير الطليعة إلا أن العرض لم يفرج عنه بعد رغم أنه تم صرف مستحقاتي المالية من البيت الفني وهذه تعتبر مخالفة قانونية لأنهم لم ينفذوا مروع العرض بعد، في حين أنه تم إنتاج عرضين بالطليعة والمسرح مغلق فلماذا لم تقدم " الحادثة ١١ سبتمبر كما وعدوني !!!

وأضاف السلاموني " الحقيقة لم أجد أي أزمة في التعامل مع الرقابة على الإطلاق لأنه في النهاية الرقابة تضم شخصيات مستنيرة تستطيع مناقشتها بل مشكلتي الحقيقية كما ذكرت مع مديرى المسارح الذين يخشون دائما على كراسيهم فيضعون لأنفسهم رقابة ذاتية وللأسف لا يفيد النقاش معهم والمسألة بالنسبة لي ليس مسألة تحدي بل نريد أن نصل إلى منطقة وسطى، لأنني لست ضد وجود الرقابة لأن وجودها حتمى لأنها أرحم من رقابة الإدارة التي تكون جاهلة في الكثير من الأحيان بالعديد من الأمور الهامة، بل الرقابة عادة ما تكون مستنيرة ومتفتحة.



رشا عبد المنعم

لن أغير نصوصي من اجل تعنت الموظفين

المؤلفة المسرحية رشا عبد المنعم مؤلفة عدد من العروض المسرحية الناجحة مع فرق المسرح الحر من بينها " ولد وبنت وحاجات " و "عفواً لقد نفذ رصيدكم " لها تجربة مع الرقابة روت وقائعها فى الشهادة التالية :

واجهت فقط مع الرقابة اعتراضات بسيطة على عرض " الطريقة المضمونة للتخلص من البقع " لأن الرقابة كان لديها تحفظات على أحد مشاهد العرض فالمسرحية تناقش فكرة زوجة تريد التخلص من إساءة زوجها لها عن طريق قتله فهي تضعه بمادة كاوية للتخلص منه مثلما تتخلص من البقع أثناء الغسيل، اعترضت الرقابة على هذا المشهد بحجة أنه لا يجوز عمل قتل على خشبة المسرح وحجتهم في ذلك أنه من مبادئ أرسطو عدم القيام بمشاهد قتل على خشبة المسرح، إلى جانب ذلك اعترضت الرقابة على جملة " طقس من طقوس الحب " لأنهم رأوا أنها جملة مبهمة وتحمل أكثر من معنى في النص.

وليس هذا فحسب بل اعترضوا أيضا على " مونولوج / حوار " يحمل حديثا عن العلاقة الجنسية رغم إنه مجرد إسقاط على العلاقة الجنسية فقط، وبصراحة لن أتنازل عن هذا المونولوج لأن وجوده مهم للغاية لذلك انتظر حالياً انتقال المسرحية إلى مسرح الشباب لأن انتقالها من إدارة إدارة سوف يساعد في عرضها على الرقابة من جديد كأنها تعرض لأول مرة، لأن العرض كان سبق وعرض من قبل على إدارة مسرح الغد وكانت ستخرجه نورا أمين لكن نظراً لإرتباطها بأكثر من عمل توقف المشروع وتقرر نقلها إلى مسرح الشباب خاصة بعد تغيير طبيعة العروض في الغد من تجريبية إلى تراثية، أما حاليا فقد أسندت إخراج العرض لهاني عفيفي.

وعن فكرة اختلافها أو اتفاقها مع وجود الرقابة أشارت رشا قائلة :

الحقيقة أنا ضد الرقابة خاصةً وأن عروضي دائما كانت مع فرق مستقلة لكن أيضاً وجودها له مزايا بقدر ما فيه من عيوب وأهم هذه المزايا أن العاملين بها متفتحين ذهنيا نستطيع التحاور معهم وإقناعهم ففي النهاية هي ليست رقابة متعسفة وإن كنا حالياً في عصر الفضائيات والسماوات المفتوحة وكل شئ يقال أمام الناس بلا تحفظ فلماذا تظل لدينا رقابة على العروض المسرحية، لكنني أيضاً متفقة مع فكرة أن المجتمع لا يزال غير ناضج بما يكفي حتى تلغي الرقابة لكن رأيي أنه لابد أن نترك المجتمع يواجه بنفسه دون وجود رقيب يحدد له ماذا يشاهد.





لا يوجد رقيب مستنير



○ بقلم: كمال رمزي

منذ عدة سنوات، أصدر صديقنا السوري الصحفي الكبير " قصي صالح الدرويش " مجلة " الحدث " من باريس، وتوالت أعداده الشهرية، متضمنة مقالات من نخبة المثقفين العرب، واتسمت بقدر لا يستهان به من الجرأة ، وبالضرورة ، بدأت العواصم العربية مصادرتها ، وتنوعت الأسباب . مرة لأنها عابت على الذات الملكية، وأخرى لأنها تدخلت على نحو غير مرضي في السياسة، وتارة لأنها نشرت صوراً تخدش الحياء العام، وتارة لأنها هاجمت شخصية مرموقة ، وأخيراً.. تمت مصادرتها في مصر.

بعيدا عن سبب المصادرة ، ولأني كنت من كتاب المجلة، ولأن قصي صالح الدرويش يهمني أمره ، ذهبت إلى الرقيب كي أناقشه في الأمر، وحين دخلت إلى مكتبه وجدت أمامه عشرات الجرائد والمجلات، وبدا لي على درجة عالية في التهذيب ودماثة الخلق، وما أن أبديت شفقتي عليه من كمية المطبوعات التي عليه مراقبتها حتى ذابت الثلوج بيننا، وأخذ يتحدث، بصدق عن متاعبه، وأعترف أنه جعلني أراه من زاوية لم أنتبه لها من قبل .. قال : إذا كان للموظف المصري رئيسا واحد، فأنا الموظف الوحيد الذي يقف فوق رأسه عشرة رؤساء .. رسمياً، أنا أتبع وزارة الإعلام ، لكن عملياً ، لا يمكنني إغفال وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع، والخوف من انتقاد الصحافة لمؤسساتنا الدينية ، ويهبط قلبي إلى رجلي إذا نما إلى علمي أن رئاسة الجمهورية غاضبة، أو حتى غير راضية، عن نشر هذا الخبر أو ما يتضمنه ذلك المقال .. وواصل الرجل، بصوت تشوبه رنة رثاء : أنا لست حراً، ولا أعمل بمزاجي، ومهنتي محفوفة بالمخاطر .. أنا لا أراقب، ولكن تتم مراقبتي.

خرجت من عند الرجل المتوتر وقد ازداد إدراكي بأن الرقيب مجرد مخلب من مخالب السلطة، وبالتالي يغدو من باب البلاهة طرح السؤال الذي يستفسر عن مدى استنارة الرقيب؟.. فالرقابة ، قامت في الأساس كخط دفاع متقدم عن النظام، أيا كان توجهه لذا يليق بنا أن نفتش عن النظام وليس الرقيب ، وكي تتضح الصورة نتذكر الوقائع التالية.

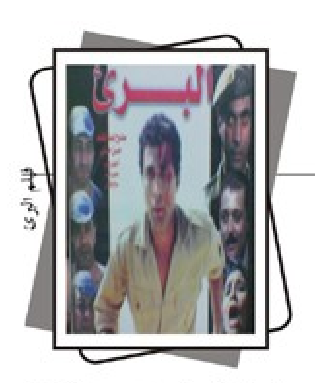
في مذكراتها ، تروي الرقيبة " اعتدال عثمان " ، ببراءة تبلغ حد السذاجة، كيف أنها طوال عمرها ، ظلت مخلصة لعملها، ودليلها على هذا ، رفضها لعرض فيلم " الفرسان الثلاثة " لجورج سدني، والذي قدم للرقابة عام ١٩٤٩، لأن به عبارات من نوع " يجب القضاء على الملك " و " وإن مركز الملك حرج " و " هكذا سيكون جلالته في قبضتي " ، بالإضافة إلى مشهد إعدام " اللادي دي ونتر " حيث يبدو الملك ضعيفا .. الرقيبة ، اعتبرت أن ما قامت به يدل على " نزاهتها " و " إخلاصها " ، فهي شاهدت الفيلم بعيون القصر الملكي.

بعد عامين، قامت الثورة ، وسريعاً، ألغي النظام الملكي وأعلن النظام الجمهوري، وتقدمت الشركة المنتجة لـ " الفرسان الثلاثة " للرقابة، ولعل المفارقة ذات المغزى أن الفيلم وقع في يد ذات الرقيبة، اعتدال ممتاز، " العادلة ، قوية الإرادة " حسب قولها ، فما كان منها إلا الموافقة، بلا تردد على عرض الفيلم، الملائم تماما للنظام الجديد.

لاحقا ، ستقوم الرقابة بخطوة حماسية حمقاء، حين قررت كشط صورة الملك فاروق ، المعلقة على الحوائط ، خلف مكاتب المسئولين ، من شرائط الافلام ، وكذلك الحال بالنسبة لصورة الملك فؤاد.. وما فعلته الرقيبة، سواء أيام الملكية أو الجمهورية وما بعدها، لايدينها ، ولا يقلل من شأنها ، ولكن يبين بجلاء أن الرقيب ، بداية ونهاية، مجرد مخلب من مخالب السلطة، وعلى الاقل ، يجسد أحد مراكز القوة بداخلها.

جاء رقيب وذهب رقيب، مرت أفلام من دون متاعب، أفلام أخرى تطلبت مهارات ، اندلعت مناقشات ومنازعات ، واستمر السؤال الذي لا معنى له: هل هذا الرقيب مستنير أم لا ؟ .. إنه سؤال ، بالاضافة لعدم جدواه يتضمن ظلماً فادحاً لمهنة الرقيب، تلك المهنة التي تتطلب حساسية فائقة من " المخلب " وإلا سيجري إبعاده وإلغاؤه كي يتولى المهمة أحد اقطاب النظام، فهاهو أنور السادات ، بنفسه – حين كان يشغل منصباً مرموقاً قبل أن يصبح رئيساً – يشاهد فيلم " ميرامار " لكمال الشيخ، كي يقرر مدى احقية الفيلم في العرض، وإذا كانت بعض الكتابات تثمن موقف جمال عبد الناصر، عندما وافق على عرض " شيء من الخوف " لحسين كمال، فإن الجانب الآخر الذي لا يجب أن يغيب عن الانتباه، يتمثل في قيام رئيس جمهورية بمراقبة فيلم ، وعندئذ، يحق لنا القول بأن الرقيب جوهريا مجرد موظف ، لاحول له .

جدير بالذكر، تلك الوقائع المتعلقة بما حدث مع " البريء" لعاطف الطيب ، تدور أحداث الفيلم حول الجند في الأمن المركزي ، أحمد سبع الليل ، بأداء خلاب من أحمد زكي، والذي يكتشف بعد فترة ليست قصيرة، أنه يقوم – مع زملائه – بضرب الأبرياء، ويحاول الدفاع عن أحد أبناء قريته المعتقل في سجن صحراوي ، فيعاقب عقاباً شديداً ، وفي لحظة تجمع بين الوعي واليأس والجنون، يطلق رصاصاته على ضباط المعتقل، ولكن أحد المجندين يصوب بندقيته نحوه ويطلق رصاصة ترديه قتيلاً. انزعجت الرقابة من " البريء" رفضت عرضه، وتحرك صناعه ضد قرار المنع، وعقدت لجنة تظلمات ، أفتت



فيلم البريء

بضرورة تغيير نهاية الفيلم أو حذفها تماما، ودخل المعركة إلى جانب " البريء" صحفيون ونقاد، وتصاعدت المعركة، وكان لابد من حسمها، وهنا تدرك مراكز القوة في السلطة في ١٩ فبراير ١٩٨٦، وربما لأول مرة في تاريخ السينما المصرية على الأقل ، يجتمع ثلاثة وزراء لرقابة فيلم : المشير عبد الحليم أبو غزالة وزير الدفاع، اللواء أحمد رشدي وزير الداخلية، والدكتور أحمد هيكل وزير الثقافة ، والذي اقترح أن يقوم سعد الدين وهبة بإجراء بعض " التعديلات " على الفيلم ، قبل التصريح بعرضه.

انبرى النقاد مدافعين عن عرض الفيلم كاملاً، ودعا المخرج جميع زملائه للإضراب عن العمل، وفي اليوم الذي نشرت فيه تصريحات عاطف الطيب – ٢٦ / ٢ / ١٩٨٦، كانت شوارع محافظة الجيزة في قبضة جنود الأمن المركزي المتمردين ضد أوضاعهم البائسة.

بعيداً عن تقسيم الفيلم الذي جاء بمثابة نبوءة تحذيرية لم يصغ لها أصحاب القرارات العليا ، نرصد هنا تلاشي " دور الرقيب " ، الغلبان في جوهره، الذي ينحني جانباً، ويغدو مهملاً، ولا يسمع له حساً، عندما تتجاوزه الأمور، وتظهر السلطة الحقيقية، ممثلة في وزيري الدفاع والداخلية.

لكن، هل الرقابة حكر على رجال الحكومة الكبار فقط؟ .. الإجابة تأتيك من قلب ممارسات الواقع: لا .. فثمة رقابة أخرى، أشد بطشاً، من الرقابة الرسمية، من الممكن أن تطلق عليها اسم " رقابة المجتمع " ،

حيدر حيدر

وإذا كنت صريحاً فستستخدم تعبير " رقابة الشارع " ، وهي رقابة يمتزج فيها الجهل بالرياء، وتتستر وراء شعارات فضفاضة من نوع " الحفاظ على صورتنا " و " قيم مجتمعنا " و " ثوابتنا المقدسة"، و " تقاليدنا الجميلة " ، وبالطبع ، كل هذا الكلام الديماجوجي يصبح عبثاً مع تطور المجتمع، فإذا كان عمل المرأة، على سبيل المثال ، عيباً مقيتاً في فترة ما ، فإن عدم عملها ، في فترة لاحقة ، يصبح عيباً مخجلاً، ثم تأتي فترة ترتفع فيها بعض أصوات تطالب بعودة المرأة للبيت، وفي كل مرة تتغير فيها التوجهات، ستتحد ذات الشعارات.

أحياناً، صوت الشارع يرتفع، يتطرف، بل يضع الرقيب في مأزق ، وربما ينزل عليه عقاباً، قد يكون أشد قسوة في العقاب الذي من الممكن أن تمارسه السلطة الرسمية.. ولعل ما حدث مع " المذنبون " أقوي دليل على سطوة الشارع ، لا يتجاوز إلا الوقائع المؤلمة التي صاحبت صدور رواية " وليمة لأعشاب البحر " عندما صدرت في مصر.

" المذنبون " لسعيد مرزوق ١٩٧٦، فيلم عن بعض مظاهر الفساد في ذلك الحين، قبل أن تبدو مجرد انحرافات صغيرة إذا قيست بالفساد الذي انتشر واستشرى بعد ثلاثة عقود ، والفيلم لا يفوته أن يضع المذنبين جميعاً ، وراء القضبان، مع النهاية .. نجح " المذنبون " تجارياً، واستمر عرضه لأكثر من أربعة شهور، ونال العديد من جوائز مهرجان القاهرة السينمائي، وحصل على تقديرات في مهرجانات دولية، وارسلته وزارة الثقافة إلى أسابيع الأفلام في الخارج.. وعلى الرغم من هذا كله فإن مواطنين مصريين من العاملين في بلاد النفط أرسلوا خطابات استنكار لما جاء في الفيلم من مشاهد " تشوه وجه المجتمع المصري وتدمر قيمه " ، وفيما يبدو أن وزير الثقافة حينذاك، د . جمال العطيفي ، استجاب بحماس وذعر، لابتزاز العاملين في الخارج، فأحال ملف الفيلم إلى النيابة الإدارية، كي تتخذ إجراءات محاكمة موظفي الرقابة .. وبصرف النظر عن ذلك العقاب، بالغرامة والخصم من المرتب، الذي وقع على العاملين بالرقابة، فإن الأهم يتمثل في الدلالة المزدوجة لهذا الموضوع، فهنا نكتشف ميل الأثرياء الجدد، ممن يعملون في الخليج ، لحجب صورة المصريين محدودي دخل، وهم يتدافعون لشراء بضاعة المجتمعات الاستهلاكية، وذات الأثمان المتواضعة، وفي ذات الوقت ، تتبين بوضوح ، مدي وهن الرقباء، بسبب وضعهم الفعلي كمجرد موظفين صغار، من الظلم تقسيمهم إلى مستنيرين وغير مستنيرين.

أما ما حدث مع " وليمة لأعشاب البحر " فقد انتشرت شائعة بأنها تتضمن عيباً في الذات الإلهية، وأن بها العديد من السطور الجنسية، وفوراً ، بلا تردد ، إنطلقت مظاهرات شباب لم يطلعوا على الرواية، ولا يعرفون شيئاً عن كاتبها، وأخذوا ينادون بالويل للمؤلف والناشر والرقيب .. وإذا كانت حكاية " المذنبون " انتهت بعقاب الرقباء، فإن نهاية " وليمة " كانت مؤلمة بحق ، فجنود الأمن المركزي، واجهوا المتظاهرين المصابين بما يشبه الهيستريا ، وأوسعوهم ضرباً وركلاً، ليس دفاعاً عن الرواية طبعاً، ولكن خشية من تفاقم الأمور، وكانت النتيجة أن عدداً من الشباب المضلل ، فقد نور عينيه ، وأصيب بارتجاجات في المخ، فهل من اللائق بعد كل هذا أن نتساءل عن مدي استنارة هذا الرقيب أو ذاك؟

تقرير حرية الفكر والإبداع فى مصر

(يناير - يونيه ٢٠٠٩)



يتناول هذا التقرير توثيق لأوضاع حرية الفكر والإبداع في مصر، وأهم التطورات التي شهدتها خلال الفترة من يناير إلى يونيه ٢٠٠٩، ويقدم هذا التقرير عرض للحماية الدستورية لحرية الفكر والإبداع والتزامات الحكومة المصرية بموجب الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها، وكذلك تناول بعض الملاحظات على البنية التشريعية المصرية من خلال القوانين والقرارات المنظم للرقابة على حرية الفكر والإبداع.

ويتضمن التقرير عرضاً لأهم الأحكام القضائية والمحاكمات الصادرة خلال النصف الأول من هذا العام والمتعلقة بحرية الفكر والإبداع. ويلاحظ التقرير بقلق بالغ استمرار مسلسل قضايا الحسبة ، وخطورة هذه القضايا التى تلاحق المفكرين والمبدعين ويستعرض التقرير أبرز هذه الأحكام ومنها حكم محكمة القضاء الإدارى بالغاء ترخيص مجلة " إبداع " بدعوى نشرها قصيدة " مسيئة للذات الإلهية "، ثم حكم المحكمة الإدارية العليا بإعادة المجلة للصدور مرة أخرى، وحكم محكمة القضاء الإداري بعدم قبول الطعن بوقف وغلق نشاط شركة الموجز للصحافة والطباعة والنشر، وكذلك حكم محكمة جنح العدوة بالمنيا حكمها حضوريا بإدانة منير سعيد حنا مرزوق ومعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات وكفالة قدرها مائة ألف جنيه.

كذلك يستعرض التقرير المحاكمات المتعلقة بحرية الفكر والإبداع ومنها محاكمة مجدي الشافعي مؤلف رواية " مترو " وناشرها محمد الشرقاوى، وقضية إلغاء بث قناة العالم وقناة المنار وقضية وقف عرض فيلم حسن ومرقص وغيرها من المحاكمات.

كما أكد التقرير على استمرار تدخل الأجهزة الإدارية في

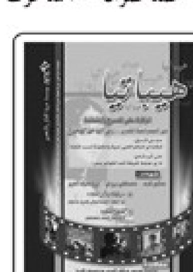


فرض سلطتها في الرقابة على الإبداع، مثل فيلم طالبة معهد الفنون المسرحية روجينا بسالي " ملكية خالصة " والذي حصلت المؤسسة على صورة من خطاب رفض الإدارة المركزية على المصنفات السمعية والبصرية " الإدارة العامة للرقابة على الأفلام والفيديو للفيلم " ، وسيناريو فيلم قلب نظام الحكم والذي اشترطت الرقابة تغيير اسمه للحصول على الترخيص، وكذلك رفض المعالجة المقدمة لفيلم " تحت النقاب " تحت زعم أنه يتنافى مع قيم وقوانين وأخلاقيات المجتمع المصرى.
كما كشف التقرير عن غياب استقلال الإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية " وزارة الثقافة " تجاه الأجهزة الأمنية والجهات السيادية وهو ما أظهره التقرير من خلال وقائع فيلمي دكان شحاته للمخرج خالد يوسف وأولاد العم للمخرج شريف عرفة والجزء الثاني من فيلم نمس بوند .

ويحذر التقرير من استمرار إخضاع الأعمال الإبداعية والفكرية لمعايير دينية، فقد رصد التقرير قيام جبهة علماء الأزهر وهي جمعية أهلية بإصدار بيان لوقف عرض فيلم دكان شحاته، وكذلك قيام محامين بتوجيه إنذاراً لكل من رئيس الوزراء ووزير الثقافة وشيخ الأزهر ونقيب المهن التمثيلية والفنانة إلهام شاهين والفنان أحمد الفيشاوى والمخرجة كاملة أبو ذكري، لمطالبتهم بوقف تصوير فيلم (واحد صفر) ومنع التصريح بعرضه وسحبه من دور العرض لأنه يمس بالعقيدة المسيحية، كذلك أعربت الكنيسة القبطية الأرثوذكسية عن استيائها لفوز الدكتور يوسف زيدان بالجائزة العالمية للراوية العربية وهي النسخة العربية من جوائز بوكر البريطانية للأدب وذلك عن رواية عزازيل وقام الأنبا بيشوي سكرتير المجمع المقدس بتأليف كتاب عنوانه " الرد على البهتان في رواية يوسف زيدان " والكتاب يقوم بمحاسبة المؤلف والرواية على أساس معايير دينية.

ورصد التقرير انفراد رؤساء تحرير بعض الصحف المملوكة للدولة بالقيام بدور الرقيب ومنع نشر مقالات لبعض الكتاب ومنها واقعة جريدة الجمهورية والتي قام رئيس تحريرها بحذف مقالي سعد هجرس رئيس تحرير جريدة العالم اليوم والصحفي يحي قلاش بسبب انتقادهم أداء الصحف القومية بجريدة الدستور. وهو ما تكرر مع أحمد السيد النجار الخبير الاقتصادى بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية عندما قام رئيس تحرير الأهرام بمنع نشر مقالة في عدد ١٥ / ٥ / ٢٠٠٩ بسبب انتقاده لسياسة الأهرام في مقال بجريدة الدستور. كما رصد التقرير بعض القضايا المتعلقة بالفتاوى خلال فترة التقرير والتي كان من أبرزها فتوى إهدار دم الفنان عادل أمام بسبب تصريحاته ضد حماس أثناء الحرب على غزة .

الآراء الواردة فى النشرة لا تعبر بالضرورة عن آراء المؤسسة



لتلقي الاقتراحات والآراء نرجو الإرسال على E-mail:Hypatia@afteegypt.org

تتوجه مؤسسة حرية الفكر والتعبير بالشكر إلى مبادرة العدالة فى المجتمع المفتوح على دعمها لأنشطة برنامج الرقابة

حول المؤسسة

مجموعة من النشطاء والمهنيين يعملون بمؤسسة قانونية مستقلة نشأت عام ٢٠٠٦ تحت أسم مؤسسة حرية الفكر والتعبير، وتهتم المؤسسة بالقضايا المتعلقة بتعزيز وحماية حرية الفكر والتعبير.

عن برنامج الرقابة

يأتي اهتمام المؤسسة بإنشاء برنامج الرقابة، نتيجة اهتمامها بحرية الفكر والإبداع سواء كان " علمياً أو فنياً أو ثقافياً أو أدبياً " وذلك لما تتعرض له تلك المجالات من رقابة مستمرة وقيود عديدة، تنبع مصادر عدة منها ما يتعلق بالسلطات الحكومية الرسمية، ومنها ما يرتبط بالمؤسسات الدينية، هذا إلى جانب تلك القيود التي يفرضها المجتمع ذاته لما يتسم به من ثقافة تقليدية تستند بالأساس إلى مقولات الفكر الديني المنغلق فى أغلب الأحيان.